الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

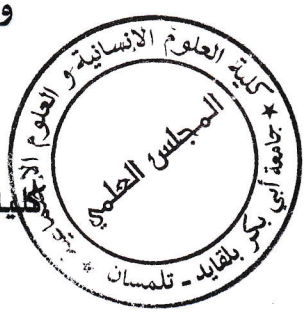

سند تربوي موجه لطلبة السنة الأولى الماستر

تخصص : علم الاجتماع التنظيم والعمل

السداسي الثاني

بعنوان:

سوسيولوجيا الحركة العمالية

إعداد : د. أحمد مسعودي

السنة الجامعية : 2021 / 2022

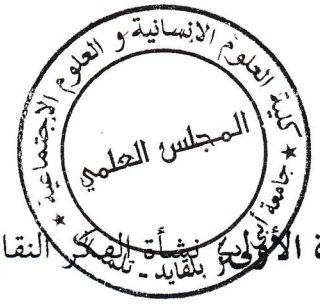

الفهرس

المحاضرة الأولى: نشأة الفكر النقابي

المحاضرة الثانية: النقابة وملخص النظرية النقابية

المحاضرة الثالثة: السوسيولوجيا النقابية

المحاضرة الرابعة: أنواع النقابات

المحاضرة الخامسة: نشأة وتطور الفكر النقابي في الجزائر

المحاضرة السادسة: النقابات المستقلة في الجزائر كحركات اجتماعية

المحاضرة السابعة: النقابات بين الدور الاجتماعي والدور السياسي

المحاضرة الثامنة: العولمة والنقابية

المحاضرة التاسعة: الحركة النقابية والواقع الجزائري

قائمة المراجع

مقدمة

إن العمل النقابي هو مجموعة من القيم المادية والمعنوية التي راكمتها الإنسانية بعد مخاض عسير وتضحيات جسام قدمتها الحركة العمالية العالمية في نضالاتها ضد جشع الأنظمة الرأسمالية، هذه الأخيرة أيقنت في النهاية أن العمل النقابي يخلق نوعا من التوازن الاجتماعي وسلمت به واعترفت بمجموعة من الحقوق النقابية، ويعد العمل النقابي أيضا شكلا من أشكال الصراع الطبقي بحيث يفرض نوعا من إعادة توزيع الدخل، وقد لعبت القيم النقابية التي تسلحت بها الطبقة العاملة العالمية وهي تدافع عن مكتسباتها دورا هاما في نشر السلم ونبد الاستبداد، وإرساء ترسانة هامة من التشريعات والاتفاقيات الوطنية والدولية كان لها الأثر العميق في تحسين أوضاع العمل والرقي بالطبقة العاملة.

يثير موضوع التعددية النقابية والوحدة النقابية جدلا قديما/جديدا رغم أنه لم يتجاوز حدود "النخبة النقابية" أي الإطارات والناشطين النقابيين لأن المسألة لم تلق أي صدى على المستوى القاعدي، الجماهيري لا بالسلب ولا بالإيجاب، فإن ما يلاحظ من ردود الأفعال وخاصة الرافضة لفكرة التعدد يؤكد مرة أخرى سطحية المقاربات والأحكام التي تم إطلاقها على التجربة وغياب الجهد في التعمق والبحث وبالتالي غياب المجادلة العلمية والمبدئية.

بصرف النظر عن الملابسات التاريخية الموضوعية التي أدت إلى ميلاد هذه النقابات فإن النقاش حول التعددية النقابية والنظر إليها من زاوية ما إذا كان مقبولا من حيث المبدأ أن تعيش الطبقة العاملة تعددية نقابية أي وجود أكثر من منظمة تلهج باسمها وتدعي تمثيلها والواقع أن مبدأ الاحادية لا زال ساريا (في مضمون).

إن الوضع السياسي العام الآن في الجزائر يتسم بالانغلاق والقمع، والمنهج السائد هو المنهج الأمني في التعامل مع كل مظاهر الحياة العامة بما في ذلك الحياة النقابية التي تعاني شأنها شأن كل جوانب الحياة الأخرى من المنع والمراقبة والتضييق، فحق الاجتماع في مواقع العمل مازال يعرف تعثرا في كثير من المؤسسات العمومية، وأصبح حق الإضراب محاصرا تحت ضغوط الدولة والأعراف بتواطئ من البيروقراطية التي تساهم في الالتفاف عليه بطرق شتى حتى عندما تضطر إلى الاعتراف به تحت الضغط. ويتعرض المسؤولون النقابيون لضغوط شتى في ممارسة مسؤولياتهم ونشاطاتهم لتأطير قواعدهم ومنخرطيهم وكثيرا ما يتم طردهم. وقد جلبت المرحلة الانتقالية خيارات "الليبرالية" مزيدا من المصاعب الموضوعية الجديدة الناجمة عن تحرير الاقتصاد وخوصصة المؤسسات والتراجع في المكاسب الاجتماعية وتحرير تشريعات الشغل بذريعة "تسهيل تنافسية مؤسسة الإنتاج" و"الضغط على الكلفة". ففي ظل هذا الإطار الاقتصادي الجديد تفاقمت الضغوط على النشاط النقابي والنقابيين وشهدت الحريات النقابية تراجعا كبيرا، وباتت بعض

المكاسب كحق الإضراب والتفاوض الجماعي والهياكل وإجراءات الحوار الاجتماعي مجرد آليات شكلية ديكورية لتمرير سياسة السلم الاجتماعية التي تستفيد منها الدولة والأعراف في الأساس.

إن كثير من المؤشرات تؤكد أن نية السلطة تتجه نحو إثارة الانقسامات داخل الحركة النقابية وتشجيعها للعب عليها والاستفادة منها حتى على سبيل الضغط على المنظمات النقابية ومزيد من تركيع قيادتها. وللإشارة فإن ذلك لا يعني أن السلطة قد يئست من التنظيمات النقابية المستقلة نتيجة معارضتها لها. لقد شكّل الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومازال السند الاجتماعي للسلطة الحاكمة وهو المسؤول عن حالة "السلم الاجتماعية" التي خولت لها تمرير جميع مشاريعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذلك فإن السلطة وعلى سبيل استباق التطورات القادمة والمفاجآت غير السارة تشجع من وراء الستار كل ما من شأنه أن يكبح جماح الحركة النقابية.

إن أهم ما يمكن توجيهه من ملاحظات على هذه التجربة هي:

– قلة التنظير للعمل النقابي وطغيان الهم والممارسة اليومية العملية. مما لا شك فيه وجود علاقة جدلية بين النظرية والممارسة ولا يختلف اثنان على هذا، فالنظرية هي التي توجه الممارسة وتحميها من السقوط في الأخطاء وتحدد ما هو مرحلي واستراتيجي في العمل النقابي والمسالك الآمنة، وتمكن من الوعي بالأخطار والكبوات، ويمكن ملاحظة نفور جزء هام

من القواعد التنظيمية للنقابات من النظري رغم كونه جد مهم فبالإضافة إلى ذلك يعتبر النظري بمثابة صمام أمان أو العلبة السوداء التي تحدد مواقع الخلل من أجل تداركها، وقد شكل الغياب النظري ثغرة كبيرة في البناء التنظيمي النقابي وفي إمكانية الإحاطة بالمعيقات من أجل تفاديها والإيجابيات من أجل ترسيخها، فتوجه العمل النقابي نحو اليومي العملي، وشح الاهتمام بالنظري ساهم بنصيب كبير في تدني العمل النقابي وتأبيد أزماته وإعادة إنتاجها، ففي أوروبا تتوفر التنظيمات النقابية على خلايا للبحث العلمي.

– سيادة التجريبية: أي انعدام إستراتيجية واضحة لدى الحركة النقابية عندنا مما ترتب عنه انتاج الأزمات والتجارب وإعادة إنتاجها. فالنقابات المستقلة اليوم سلكت نفس المسار الذي سارت عليه الاتحاد العام العمال الجزائريين من حيث يتجلى هذا في الفردانية وسيادة الزعيم الواحد واحتواء النقابة.

– انتشار التيار الفوضوي في الحركة النقابية : وهو تيار دخيل على طبيعة الممارسة النقابية التي تتسم بالجدية في طرح القضايا الحساسة التي تهم الطبقة العاملة وأخذ زمام المبادرة في كل موعد نضالي (مطلبي، سياسي، اقتصادي، اجتماعي).

– تشويه بعض القيم والمبادئ النقابية: تعتبر المبادئ أدوات للصراع النقابي الداخلي بالمفهوم الجدلي للصراع، فهي التي تنظم العلاقات

الداخليـــة والخارجيـــة للنقابـــة ويحـــتكم إليهـــا في حالـــة الخلافـــات، والســـماح بتشـــويه مبـــدأ مـــن المبـــادئ يـــؤدي إلى اخـــتلالات كـــبرى كـــالتحكم البيروقراطـــي وشـــل النقابـــة. فتشـــويه مبـــدأ الاســـتقلالية الـــذي يعـــني بالدرجـــة الأولى ان النقابـــة لا تســـتجيب في اتخـــاذ قراراتهـــا وممارســـاتها إلا للحركـــة الذاتيـــة للطبقـــة العاملـــة أو عمـــال القطـــاع المعـــني ولا تخضـــع في توجهاتهـــا إلا لهـــا، بحيـــث تتفاعـــل جميـــع التيـــارات والحساســـيات المتنوعـــة المتواجـــدة داخـــل النقابـــة دون أن تخضـــع لأيـــة هيمنـــة حزبيـــة أو غيرهـــا، هـــي أيضـــا اســـتقلالية عـــن البيروقراطيـــة وتقـــدير المســـافة بينهـــا (النقابـــة) وبـــين الســـلطة، وشـــعار الاســـتقلالية المزيفـــة الـــذي رفعتـــه بيروقراطيـــة الاتحـــاد العـــام للعمـــال الجزائـــريين كـــان مـــن نتائجـــه عـــزل الطبقـــة العاملـــة عـــن التوجـــه التقـــدمي وإحكـــام السيطرة عليها ممن طرف الادارة.

– انعـــدام التضـــامن : أصـــبح التضـــامن النقـــابي كقيمـــة ســـواء داخـــل القطـــاع الواحـــد أو بـــين القطاعـــات المختلفـــة جـــد محـــدود رغـــم أنـــه شـــكل في بعـــض المراحـــل التاريخيـــة نقـــط قـــوة هامـــة في بلادنـــا، ومـــن مظـــاهر محدوديـــة هـــذا التضـــامن حـــتى داخـــل القطـــاع الواحـــد هـــو دعـــوة بعـــض النقابـــات مناضـــليها إلى رفـــع بعـــض ملفـــاتهم إلى المحكمـــة الإداريـــة، عـــوض الـــدفاع لكســـبها وخوض نضالات من أجلها.

– ســـلبية القواعـــد النقابيـــة : تفـــرط في الغالـــب القواعـــد النقابيـــة في مجموعـــة مـــن حقوقهـــا فهـــي لا تحـــتج ضـــد ممارســـات القيـــادات والتشـــوهات الـــتي تطـــال

العمل النقابي، ولا تمارس حقها في النقد والنقد الذاتي، ولا تحتج ضد استثمارها واستغلالها كأرقام فقط إما بسبب انعدام التكوين أو بسبب اللامبالاة، أو غياب الوعي المهني لدى بعض الشرائح العمالية.

وفي الأخير يجب الإشارة إلى أن العمل النقابي والتعددية النقابية في الجزائر يشكل لبنة مهمة في صيروة التحولات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، وأن أي محاولة لتحليل المجتمع بمقاربة شمولية يجب أن تأخذ في الحسبان التغيير الاجتماعي للمجتمع وكذا عوامل حراكه فيها.

كما يمكن طرح تساؤلات أخرى:

– هل أحدثت العولمة قطيعة فكرية، سياسية أو اقتصادية وتسببت في تغيرات جذرية للعمل النقابي ؟

– ما مدى تأثير هذه التغيرات على العمل النقابي في بلدان العالم الثالث التي تتميز بطبقة عاملة قليلة العدد، وبنظام اقتصادي "منفتح" وتفتقر إلى قاعدة اقتصادية صناعية، ويغلب على شعوبها الطابع الفلاحي بالدرجة الأولى كبلدنا ؟

ما هو الثابت والمتغير في قيم ومبادئ الحركة النقابية في بلداننا المتخلفة والتي تعاني من التبعية ؟

– هل عرف اقتصادنا تحولات عميقة مثل التي حدثت في الدول الأوروبية حتى نماثل بين تغيرات الحركة النقابية فيها والتغيرات المفترضة عندنا ؟

هل يمكن استخدام مفاهيم العمل النقابي وقيمه التي راكمتها الحركة النقابية في الجزائر في إحداث نقلة نوعية في الممارسة النقابية ؟ وهل يمكن استخدام هذه المفاهيم في وضع استراتجيات طويلة المدى ضمن الحركة النقابية ككل؟

المحاضرة الأولى

نشأة وتطور الفكر النقابي

تمهيد:

مر العالم العمالي بأنواع عديدة من الفعل النقابي، فمن النقابة ذات الهدف الاقتصادي إلى نقابة ثورية بروليتارية حيث كانت مشاكل الشغل تضغط أكثر من ظروف العمل، وتدريجيا تنتهي إلى أوضاع أين يظهر نوع من مؤسسات الصراع كما يقول علماء الاجتماع، هذه الظاهرة لها أسباب مهنية زيادة على الأسباب الاجتماعية.

ولهذا فالحركة النقابية غير معروفة كما ينبغي وعليها بذل الكثير لتترك فرصة لكي تكون موضع تأمل بالنسبة للفئة المثقفة، والاقتراب أكثر لتصبح موضوع تحليل واقعي. من هنا كان لابد من تتبع تطور الحركة النقابية في العالم أولا ثم في الدول السائرة في طريق النمو ولو تاريخيا.

النقابة وملخص النظرية النقابية

إنه لا بد في بداية هذا البحث التطرق ولو باختصار إلى مجمل التعاريف التي تعرضت لمفهوم النقابة أو النقابية سواء باللغة العربية أو الفرنسية، وذلك بغية إيجاد معنى للنقابية كسلوك يمارس في الواقع لاسيما في الجزائر، ومدى تطابق هذه التعاريف مع الواقع الجزائري.

1- تعريف النقابة:

يمكن في البداية القيام بتعريف لغوي باختصار لمعرفة جذورها اللغوية.

أ –التعريف اللغوي أو الاشتقاقي:

كلمة "نقابة" بالعربية تعادل كلمة Syndicat الفرنسية، والكلمة بالعربية مشتقة من كلمة "النقيب" التي تعني كبير القوم كما تعني "العميد"[1].

فالمعنى الاشتقاقي يشير إلى أن النقيب شخص منتخب أو معين من أجل الاهتمام بشؤون ومصالح فئة أو جماعة من الناس، والدفاع عنها ورعايتها، وهذا ما يشابه النقابة لغويا "رهط" ممثلا من أجل الدفاع عن مصالح مشتركة أو منظمة أو رابطة مؤسسة من أجل رعاية شؤون ومصالح مشتركة لفئة من الناس أو الطبقة الاجتماعية والدفاع عنها"[2]

ب- التعريف العلمي:

1- يعرفها T.Savet أنها "رابطة" مجموعة أشخاص معنويين أو جسديين هدفهم تمثيل مصالح مشتركة والدفاع عنها"[3].

2- هي تنظيم اختياري دائم للعمال يتولى رعاية مصالحهم والدفاع عن شروط عملهم وتحسين أحوالهم ومعيشتهم، وتتدرج النقابات تحت تنظيمين أساسيين[4]:

---

[1] علي بن داهية وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، تونس، الجزائر، 1979، مادة نقيب، ص 1247.

[2] منير موسى، الحركة العمالية والنقابات العمالية، مخطوطة وحدة العلاقات الصناعية، السداسي 02، ص 6.

[3] نفس المرجع، ص 07.

[4] - د.أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، سنة 1993، ص 428.

❖ النقابة الصناعية: وتضم جميع المشتغلين بصناعة معينة بصرف النظر عن العمل أو المهنة أو الحرفة التي يزاولها العامل بالفعل داخل الصناعة.

❖ النقابة الحرفية: وهي نقابات تتكون من أبناء الحرفة الواحدة بصرف النظر عن الصناعة التي يشتغلون داخلها.

وتنقسم النقابات من حيث منطقة نشاطها[5] إلى:

- نقابة المنشأة Company Union
- النقابة المحلية Local Union
- النقابة القومية National Union

ج –**تعريف النقابة العمالية**: syndicat des Travailleurs

تختلف التعاريف المتعلقة بالنقابة العمالية باختلاف الأنظمة السياسية وباختلاف الإيديولوجيات تبعا للأهداف التي تسعى من أجلها كل نقابة عمالية.

1– إن المؤلفين البريطانيين يعرفون النقابة العمالية بأنها "جماعة من العمال تضم مهنة أو أكثر، أنشئت أساسا من أجل الدفاع عن مصالح الأعضاء ورعايتهم من الناحية الاقتصادية التي ترتبط بأعمالهم اليومية"[6].

---

[5]- نفس المرجع السابق، ص 428.

[6] ع. تول، الحركة النقابية، ترجمة عربية، القاهرة، سلسلة اخترنا لك، العدد 143، ص 13، بدون تاريخ طبع.

2- ويعرفهـا السوسـيولوجي J. Bushnell بأنهـا "رابطـة اختياريـة لعـاملين منظمـين مـن أجـل الحفـاظ علـى حقـوقهم ومصـالحهم، مثـل الأجـر، سـاعات العمـل، شـروط الصـحة، الأمـن، التربيـة، التـأمين، ... إلخ"[7].

أمـا الأدبيـات والمخططـات الرسميـة السـوفياتية فـترى أن النقابـة العماليـة في الدولـة الاشـتراكية هـي عبـارة عـن "مدرسـة" تسـاهم في تحضـير العمـال للبنـاء الاشـتراكي، يقـول لينـين: "النقابـات السـوفياتية هـي منظمـة التربيـة والتعلـيم، هـي مدرسـة الإدارة، مدرسـة لإدارة الاقتصـاد، مدرسـة الشيوعية"[8].

د- تعريف النقابية: Syndicalisme

"حركـة أو فكـر اشـتراكي فرنسـي الأصـل يهـدف إلى سـيطرة منظمات العمال أو نقاباتهم على وسائل الإنتاج وتوزيع المنتجات.

وتشـير الكلمـة في اسـتعمالها الجـاري إلى تكتيكـات نقابيـة سـواء كانـت موجهـة أم لم تكـن موجهـة لبلـوغ سـيطرة اتحـادات العمـال علـى الصناعة.

ويقـال النقابيـة الثوريـة وهـي الحركـة الـتي يؤيـدها الفوضـويون وتهـدف إلى نزعـة الملكيـة الرأسماليـة والاسـتيلاء علـى المصـانع عـن طريـق العمـل

---

[7] منير موسى، المرجع السابق، ص 09.
[8] بتروف، تنظيم النقابات في الاتحاد السوفياتي، دار الطبع والنشر باللغات الأجنبية، بدون تاريخ طبع، ص 05.

المباشـــر والاضـــرابات العامـــة واعمـــال العنـــف والكفـــاح للحصـــول علـــى حقوقهم وتحقيق مصالحهم"[9].

أمـــا باللغـــة الفرنســـية[10] فقـــد جـــاء تعريـــف النقابيـــة le syndicalisme كالتالي:

- Mouvement ayant pour objet de grouper les personnes exerçant une même profession en vue de la défense de leurs intérêts.
- Organisation des travailleurs salaries en syndicats, envisagée dans son histoire et selon la diversité de ses doctrines et de ses traditions

أمـــا في معجـــم علـــم الاجتمـــاع فقـــد عـــرف RaymondBoudon النقابيـــة بشـــكل مطـــول تحـــدث فيـــه عـــن تـــاريخ هـــذه الحركـــة في فرنســـا وأوروبـــا عمومـــا مـــبرزا أهـــم الاتجاهـــات الفكريـــة في التعامل مع المسألة النقابية[11]:

"Syndicats : Association privées représentant un groupement d'individus ou d'institutions chargées de défendre ses intérêts (syndicat ouvriers et syndicats d'intérêts locaux)

---

[9]- - د.أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، سنة 1993، ص 419.

[10] - le petit larouse, edition paris, 2004, p 983.

[11]- Dictionnaire de sociologie, Raymond Boudon et autre, larouse, paris, 1999.

Au sens courant d'association ouvrière, le syndicat est contemporain du développement industriel."

من هنا نأتي إلى أن التعاريف السابقة تتفق في أن النقابة العمالية منظمة تضم جماعة من العمال، ويظهر الاختلاف في الجانب الوظيفي للنقابة العمالية إذ نجد نقابات البلدان الرأسمالية ترتكز على أن النقابة العمالية لها دور الدفاع عن مصالح العمال والحفاظ على حقوقهم بينما ترى النقابات العمالية في البلدان الاشتراكية أن دور النقابة ينحصر في التوعية العمالية وفي ترسيخ الإيديولوجية الاشتراكية في أعضائهم، والعمل على رفع الانتاج وتحسين الانتاجية مع العلم أن النقابة العمالية الجزائرية تتبنى نفس مفهوم النقابة العمالية في الدول الاشتراكية.

2- ملخص النظرية النقابية:

يعطي Belanbier D. إشكالية النقابة حيث يقترح تفسير للديناميكية النقابية:

أي أنها تهتم بالجانب الوظيفي للنقابية (أي الاندماج الاجتماعي) والجانب الإيديولوجي (الحركة العمالية).

فهو يرى أن النقابة ظاهرة اجتماعية، فهناك دائما جوانب جديدة أو غير معروفة تظهر لهذا فهو يلاحظ أن في البلدان الاشتراكية نقابية التأطير (S.encadrement) يظهر ليس فقط كتعبير ضروري لإيديولوجية سياسية تعطي الطبقة العاملة دور مفضل في المجتمع، لكن

كـــذلك كعنصـــر مكـــون لنســـق الاقتصـــاد المخطـــط. ويضـــيف أن الفـــرق الموجـــود بـــين النقابيـــة الحـــرة syndicalismelibérale في الـــدول الرأسماليـــة ونقابيـــة التـــأطير، هـــو أن هـــذه الأخـــيرة لهـــا صـــلة وثيقـــة مـــع الســـلطة السياســـية ونشـــاطها الأساســـي يكمـــن في السياســـة الاقتصـــادية، بينمـــا النقابيـــة الحـــرة مســـتقلة عـــن الدولـــة وعـــن أربـــاب العمـــل، كمـــا أن نقابيـــة التـــأطير تتحصـــل منـــذ البدايـــة علـــى قـــانون رسمـــي official statut وهـــذا لكـــي تـــؤدي المهـــام الـــتي تســـنها لهـــا الدولـــة أي الانـــدماج الاجتمـــاعي للعمـــال وتحقيق الخطط الانتاجية.

وأهـــم مـــا تتميـــز بـــه نقابيـــة التـــأطير واعتبارهـــا كفاعـــل للانـــدماج الاجتمـــاعي، حيـــث أنهـــا تقنيـــة لزيـــادة ســـرعة عقلانيـــة التنظـــيم المهـــني، بعـــد تـــدخل الســـلطة السياســـية الـــتي تؤســـس institunialise النقابـــات وتراقـــب ســـيرها لتظهـــر نقابيـــة التـــأطير تحـــت مظهـــر اجتمـــاعي أكثـــر.بينمـــاA.Touraine[12]لـــه نظريـــة حـــول النقابيـــة إذ يـــرى أن تدخلات المنظمات النقابية أصبحت معدلة في مجالين هما:

المجال الأول:

تحـــاول الحصـــول علـــى رفـــع الأجـــور وتحســـين ظـــروف العمـــل وعلاقتـــه بتطـــوير الإنتـــاج أو الأربـــاح.ودور هـــذه النقابـــات لا يقتصـــر علـــى الموقـــف الـــدفاعي فقـــط، ولكـــن تأخـــذ مســـؤوليتها حيـــث تتـــدخل في إعـــداد السياسات الاقتصادية والتخطيط.

[12] - Alain Touraine, pour la sociologie, paris, Edition seuil, 1974, p25.

المجال الثاني:

النقابات تعبر وتنظم المطالب التي تهم أكثر فأكثر مكان العمل في المجتمع وليس فقط في التنظيم.

لهذا يعتبر Touraine النقابة كعامل للنسق التقريري التنظيمي كأن يمثل مصالحه أو قسم من المؤسسة، ولكنها هي كذلك عامل لسير النسق الاجتماعي.

ويرى كذلك أن الحركة النقابية ليست داخلية ولا خارجية في سير هذا النسق، بل إنها عامل أساسي في ميدان المؤسسات الاقتصادية.

ومن هنا يستنتج Touraine أن هناك نقابية موجودة بين النقابية الادماجية والنقابية المعارضة، وهو ما يسميه بنقابية المراقبة Syndicalisme de controle.

إن الأهمية التي تكتسيها النقابية اليوم حسب Touraine تتمثل أولا في اعتبار النقابية كعامل سياسي مشارك في نسق القرارات السياسية ثم ثانيا من خلال وظيفتها الأساسية المتمثلة في المطالبة بكل ماله علاقة بالعامل، فهي – النقابة– تسعى إلى أن تصبح مراقبة أو تملك حق مراقبة شغل اليد العاملة ليصبح دورها هو الدفاع عن العمال بصفتهم أجراء.

المحاضرة الثانية

النقابة وملخص النظرية النقابية

قبل التطرق إلى مختلف هذه المقاربات يجب التنبيه إلى أن الاهتمام بالنقابية في بعدها المجتمعي يعني التطرق إلى الدور الذي تلعبه هذه النقابية في علاقات الطبقات، في التغيير الاجتماعي كأداة للتعديل (التوازن).

1) المقاربة الإيديولوجية:

تعتبر الإيديولوجية النقابية المرجعية المفضلة للباحث الذي يعتبر النقابية تنتمي إلى حركة إيديولوجية أو تكون مثل هذه الحركة، فهي مرتكزة على أدوات ومواد قابلة للفهم. فنجدها مكتوبة حبرا على ورق من خلال الوثائق التي تبين مختلف القوانين التي تخضع للتصويت في اجتماع عام، تحمل معنى مختلفا مقارنة بتقرير لمسؤول نقابي، هذا يدل على أن الإيديولوجية النقابية يمكن الوصول إليها بكل سهولة بالنسبة للباحث الذي لا يبذل عناء استخدام أداة الملاحظة التي تدوم أحيانا عدة أشهر والتي بفضل تراكمها تشكل قيمة علمية.

من أجل معرفة حالة النقابية لا يستغرب استخدم الممارسات الخطابية (discursives Pratiques) كمؤشر لإعادة تشكيل الإيديولوجية انطلاقا من محاور موضوعة مسبقا من طرف الباحث،

تسمح بتحديد الخطوط العريضة، الثوابت والتطورات التي تعرفها الإيديولوجية النقابية.

من هنا يمكن تحديد بعض الصعوبات في تحليل النقابية عن طريق إيديولوجياتها:

- أول شيء يجب ملاحظته عند تتبع النقابية من خلال الممارسات الخطابية (discursives Pratiques) هو أنها مبنية على فرضية الأحادية (Univoque) مثلا الإضراب يمكن تفسيره وتفحصه بصور مختلفة:
  - يرى على أنه إظهار للعضلات (القوة) أو الضعف.
  - يرى من زاوية القدرة على التجنيد أو النتيجة.

في مقابل هذه التخمينات هو(الإضراب) موجود وغير قابل للمناقشة أو الرفض وهنا يكمن الحذر من تقديس الوثائق أو الكلمة الملقاة (الخطاب) أو إعطائهم معنى أكثر مما يحتملون أو إفقارهم من أي محتوى لهم.

إن عدم الاعتراف بالدور الذي تلعبه (Pratiques discursives) داخل النقابية يقلل من القيمة العلمية للدراسة. من الأحسن اعتبارها إستراتيجية على أنها محتوى إيديولوجي يحمل قيم، معايير وتمثلات رمزية.

- التساؤل عن ازدواجية فرضية التجانس والاستقرار الإيديولوجي التي تغلب على التحليل الإيديولوجي للنقابية. إعادة بناء الإيديولوجية يتضمن التجانس داخل التنظيم.

- يمكن من خلال التحليل السوسيولوجي النقابة التأكد أيضا من فرضية الاستمرارية بين الممارسات (discursives Pratiques) والممارسات (discursives non Pratiques) وذلك في حالة وجود حاجز حول الربط النظري والفعلي الموجود بينهم، على سبيل المثال يمكن التفكير في ديناميكية البنى الوظيفية وعلاقة القوة المميزة للتنظيمات النقابية.

- الإشارة إلى الأهمية الكمية في التعامل مع المادة الناتجة عن التنظيم النقابي، اجتماعات من أي نوع كانت، كتابات مختلفة يجب فك رموزها...

2) المقاربة عن طريق الوظيفة الاجتماعية:

بعد تجاوز النظرة الإيديولوجية للنقابية، حاول عدة مهتمين بالمسألة النقابية دراستها من زاوية تسجيلها في المؤسساتية (Institutionalité) في مقابل أي اعتبار للأوجه الرسمية للفعل النقابي.

يمكن الاهتمام بالنقابية كمؤسسة انطلاقا من عدة زوايا تشكل في معظمها تقسيم مختلف للموضوع، نميزها بين نوعين من المؤسساتية.

– من جهة المؤسساتية الاقتصادية النابعة من الدور التفاوضي المعترف به للنقابة.

– من جهة أخرى المؤسساتية السياسية النابعة من انتشار النقابية كفاعل سياسي.

الممارسات النقابية الممثلة كفاعل سياسي ليست مقننة كتلك الممارسات النابعة من الدور الاقتصادي، ولكن مع مرور الوقت أصبحت كلتا الممارسات متعارف عليها وشبه عادية باستثناء العلاقات غير الرسمية بين المسؤولين السياسيين والنقابيين التي تفلت بطبيعتها لأي محاولة فهم.

العلاقات الرسمية الناشئة بين النقابية والدولة أو بين النقابية ورجال الأعمال يمكن أن تلاحظ لأنها تنبع عادة من إطار منظم أو نقاش عمومي.

إنما يهم التيارات المسيطرة في العلاقات الصناعية سواء كانت المقاربة النسقية "systémique" أو المقاربة التعددية هي المؤسساتية الاقتصادية، بالنسبة لـ Webb: النقابية هي أساسا وسيلة لتحسين الظروف العمالية داخل مجتمع غير عادل.

بالنسبة لـ .Flanders A: الطريقة الأحسن في تعريف النقابة هي استنتاج طبيعتها من خلال ممارساتها.

تعتبر النقابية على أنها تؤدي وظيفة تعديل أو توازن اقتصادي داخل إطار قانوني لعلاقات العمل الخاص بكل مجتمع (Barbash, 1984).

.Dunlop J (1949) يقترح مفهوم لهذه المقاربة من خلال وضع العوامل المكونة للنسق الذي تنتمي إليه النقابية، وهذا النسق بدوره يتشكل من عدة أنساق جزئية من النسق الاجتماعي الكلي في قلب النسق (أو النسق الجزئي) هناك إجماع إيديولوجي، معايير، قيم مشتركة تحدد آفاق النزاع.

وهكذا تشارك النقابية باعتبار التعديل من طبيعة سياسية أو سياسية-اقتصادية والتي تهم المدرسة الماركسية وبالخصوص التيار (Néo-corporatiste) أو التيار (Régulationiste).

بالنسبة للتيار الأول (Néo-corporatiste) سواء تعلق الأمر بإستراتيجية المفاوضة أو التفاوض أو تعلق الأمر بالعلاقات المشكلة مع الدولة في إطار آلية التفاهم الثلاثية (دولة – عمل – رأسمال) فإن الطبقة العمالية تجد نفسها في غموض المؤسسات النقابية.

بالنسبة للتيار الثاني (Régulationiste) النقابة تشارك في ميكانيزمات التعديل التي من خصائصها المبدأ الفوردي (Fordien).

وبالنسبة لكلا التيارين الماركسي وأصحاب المقاربة النسقية يعتبر دور التعديل الذي تلعبه النقابية يشكل قطب رئيسي في **هوية** النقابية.

أهم الصعوبات الناجمة عن تطبيق مثل هذه المقاربة هي كالتالي:

- إن النقابية بتطور المجتمعات أخذت شيئا فشيئا تحصل على صبغة قانونية مما زاد في تعقيد المسألة النقابية.
- الجانب المبهم في بعض الممارسات النقابية ظاهرة الإضراب مثلا يمكن أن تفهم على أنها اكتمال لمراحل اجتماعية، ليست فقط مختلفة بل ومتناقضة، وتفسر من زاويتين مختلفتين، من طرف الفاعل النقابي والفاعل صاحب الشغل. كما يمكن أن تفهم على أساس مستوى عال من النضال النقابي ومن ثمّ مستوى مرتفع من الوعي الطبقي مستعملين في ذلك الدلائل المكتوبة لترشيد وتبرير الفعل.
- كيفية عزل الممارسات من الخطاب النقابي الذي يعقلنها ويعطيها الشرعية لمغزاها، وبالتالي هل يمكن دراسة الإضراب دون التوقف عند الممارسات الرسمية (مطالب، نصوص متبادلة من أجل التفاوض) وهذا مهما يكن الإطار القانوني ودون اعتبار أن

الإضـــراب أحـــد عوامـــل فشـــل المفاوضـــات، كمـــا لا يمكـــن تجـــاوز خصائص التجنيد وبناء المجموعة داخل وعن طريق الإضراب.

3) المقاربة غير المباشرة: النقابية تتحرك

تتمحـــور هـــذه المقاربـــة الثالثـــة في تنـــاول النقابيـــة بالدراســـة ليســـت بدراســة الممارســات وإنمــا عــن طريــق تتبــع خطــوات مبنيــة علــى مفهــوم يعــرف النقابية على أنها متغير غير مستقل.

مــن خــلال التطــرق إلى ثــلاث اتجاهــات: الأطــر النظريــة تختلــف فيمــا بينهـــا عـــن طريـــق هويـــة المتغـــيرات المســـتقلة وبالتـــالي عـــن طريـــق تقســـيم الموضوع المعني.

* **الأولى**: الاتجاه الأول يندرج ضمن الاتجاه التطوريEvolutionniste من بيـــــــنهم: Myers E.A. Horbism, F. Dunlop, J.T. Kerr, C. (1960) الـذين خـارج نظرياتهم حـول تقـارب الأنظمـة العلاقـات الصـناعية جعلـوا مـن طبيعة الشخصية التي وضعت مراحل التصنيع، المتغير، التفسير لنوع الفعل النقابي.

* **الثـــاني**: يظهـــر مـــن خـــلال مـــا يســـمى نهايـــة النقابيـــة انطلاقـــا مـــن ديناميكيـــة اجتماعيـــة حاملـــة للمعـــنى. نجـــد مـــن بيـــنهم: M.Maurice, J-J. Silvestre et F. Sellier (1982)

هـــؤلاء يربطـــون فضـــاء الفعـــل الجمـــاعي مـــع الفضـــاء المهـــني، كلاهمـــا ينـــدرج ضـــمن نـــوع واحـــد مـــن علاقـــات الأجـــر والـــتي تنبـــع مـــن منطـــق المجتمـــع الـــوطني

الـتي ينتمـي إليـه. في هـذه الحالـة لا يمكـن تتبـع منطـق الفاعـل النقـابي بـدون وضـعه في إطـاره أو مجالـه الخـاص بـه: أي الوصـول مباشـرة إلى الممارسـات مهما كانت.

* **الثالـث**: هنـاك مجموعـة ثالثـة مـن الأعمـال تجتمـع حـول مـا إذا يمكـن تخصـيص النقابيـة بطبيعـة عماليـة معينـة، في كـل هـذه الأعمـال كانـت الفرضية واضحة:

العلاقـة مـع رب العمـل، مـع النقابـة، ومـع الفعـل النضـالي يختلـف حسـب الفـوج سوسـيو-عمـل وحسـب الاختلافـات الوطنيـة – فالـدور الـذي يجـب أن يلعبـه المتغـير التنظيمـي – إذا كـان هنـا متغـير- لـيس دائمـا واضـح. يمكـن أن تضـم في مجموعـة كبـيرة نتـاج التحلـيلات الـتي تجعـل مـن بعـد الفعـل الاجتمـاعي المعـرف بدقـة الحتميـة الأخـيرة للنقابيـة. ومـن هنـا نجـد بعـض المـؤلفين ركـزوا علـى أسـبقية أو أهميـة المتغـير القانوني وآخرون على المتغير الاقتصادي.

يجـب عـزل مشـكلين تنبـع مـن المقاربـات الـتي تعتـبر النقابيـة متغـير غـير مستقل.

1- الإشـارة إلى الفقـدان النسـبي أو المطلـق لمكانـة الفاعـل كموضـوع للنقابـة، هـذه المقاربـات تشـترك في تموقـع النقابيـة في إطـار أوسـع وكـذلك تتبعهـا عـن طريـق علاقـة تعـاون – مسـاعدة مـع عوامـل أخـرى لا تجسـد بطريقـة رسمية دراسة الممارسات النقابية.

2- الإشـــارة إلى أن التعـــاون في النقابيـــة إلى مجموعـــة عوامـــل يمنـــع حـــدوث أي تمييـــز داخـــل المجتمـــع... كـــل التنظيمـــات داخـــل النقابيـــة الوطنيـــة أو مـــن نفـــس الطبيعـــة... يفـــترض فـــيهم وضـــع نفـــس منطـــق الفعـــل، التصـــرف بنفس الطريقة اتجاه نفس الوضعيات.

4) النقابية كحركة اجتماعية: L'approche Holiste

في نهايـــة ســـنوات 1960 وتحـــت التـــأثير الواضـــح لـــ A.Touraine، وضـــع علـــم الاجتمـــاع الفرنســـي رؤيـــة جديـــدة في دراســـة وتنظـــير النقابيـــة باعتبارهـــا "حركـــة اجتماعيـــة" وذلـــك انطلاقـــا مـــن أعمـال كـل مـن A.Touraine نفسـه و C.Durand وكـذالك M.Durand، فكـل هـؤلاء يعتـبرون أهـم ممثلـي هـذا التيـار. إذن علـم الاجتمـــاع النقـــابي مـــن منظـــور ""الحركـــة الاجتماعيـــة" يتطلـــب فـــك الرمـــوز وإعادة التركيب من طرف الباحث الاجتماعي.

> Nous partons de l'idée que le syndicalisme est un mouvement social, c'est-à-dire qu'il réalise la mobilisation des revendications non seulement comme défense des intérêts, mais également au nom d'une certaine représentation des rapports de production et de la société industrielle. (Durand, 1971, p.3.)

المبـــادئ المنجيـــة القاعديـــة الـــتي تنبـــع مـــن هـــذه المقاربـــة هـــي أن الموضـــوع (الحالـــة) يخـــبر أو تنبـــأ عـــن الـــذاتي (الضـــمير) والإيديولوجيـــة و"الممارســـات الواقعيـــة" هـــم أيضـــا علـــى قـــدر كبـــير مـــن الأهميـــة في فهـــم النقابيـــة. وهكـــذا يصـــبح للباحـــث مـــع علـــم اجتمـــاع الحركـــة الاجتماعيـــة نموذج للتحليل مختلف عن النماذج السابقة.

الخطـــوات الامبريقيـــة المســـتعملة مـــن طـــرف السوســـيولوجين المنتمـــين لهـــذا التيـــار تـــدل علـــى اخـــتلاف في المنهجيـــة لاســـيما عنـــد A.Touraine، فقـــد لجـــأ مـــثلا إلى اســـتخدام الاســـتمارة، التـــدخل السوســـيولوجي، وكـــذلك أي وثيقـــة مكتوبـــة (منشـــورات نقابيـــة) بمـــا فيهـــا أبحـــاث لعلمـــاء اجتمـــاع تتصـــل بالممارســـات الخطابيـــة أو علـــم اجتمـــاع النضال.

أمـــا بقيـــة أعمـــال علمـــاء الاجتمـــاع المنتمـــين لـــنفس التيـــار فهـــي مرتكـــزة علـــى مـــواد مستخلصـــة مـــن لقـــاءات وتحاليـــل كيفيـــة وإحصـــائية لهـــذه المـــواد الخطابيـــة المتمثلـــة في المطالـــب النقابيـــة وكـــذلك معطيـــات وملاحظـــات أحادية عامة.

مثـــل بـــاقي المقاربـــات بجـــب الإشـــارة إلى بعـــض الصـــعوبات الـــتي تعـــترض التحليل السوسيولوجي من خلال هذه الوجهة:

- أول مشـــكل يظهـــر مـــن أنـــه يتولـــد انطبـــاع كبـــير ولاســـيما عنـــد A.Touraine بســـبب البنـــاء المفهومـــاتي لمشـــروع النقـــابي (هويـــة .

معارضة ــ عامة) وذلك لأن الممارسات الخطابية محبذة في الدراسة نظرا للمعنى الذي ينتج عنها.

- ثان مشكل يأتي من أن الظاهرة النقابية يندرج ضمن علم الاجتماع العام الذي "يفرض" معنى للتطور النقابي.

وهكذا استطاع A.Touraine من خلال التسلسل الذي ينطلق من نوع المجتمع (من مفهوم التاريخانية ومكوناتهHistoricité) مرورا عن طريق تنظيم العمل ونوعية الضمير العمالي أن يقدم لنا نقابية أكثر تحديدا بواسطة وظيفتها السوسيو. سياسية.

كما أن المقاربة السوسيو أنثربولوجية تعني اكتشاف الواقع وحقائقه دون الاعتماد على معارف أو أفكار مسبقة، بحيث يتجرد الباحث نسبيا من كل التصورات القبلية حول الظاهرة موضوع الدراسة، فالواقع وميدان البحث يزودانه بالمعلومات وحقائق أخرى تجعله يعيد النظر في التصورات النظرية ويدعمها بحائق واقعية ومعطيات ميدانية، تكون بذلك مصدرا هاما وأساسيا للإجابة على المشكل المطروح.

بالإضافة إلى ذلك اعتمدنا في التحليل بصفة أساسية على المقاربة النسقية"systémique l'approche"، **أولا** باعتبار النقابة نسقا "système"، ينشأ ثم يتطور ويعمل من خلال آليات تقسيم العمل والتخصص بين الهياكل والفئات المختلفة المشكلة للتنظيم. لذا وجب التعرف على الآليات التي تحكم سير نشاط التنظيم

والعلاقات بين هيئاته في مختلف المستويات التنظيمية، حالة الاتصال داخلها، طرق اتخاذ القرار والمشاركة. بالإضافة إلى الآثار التي يمكن أن تنجم عن السعي لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في الفعالية والعقلانية في تسيير التنظيم النقابي، ونتائج ذلك على استقرار التنظيم النقابي باعتباره يسعى إلى تحقيق التوازن الداخلي والانسجام.

ثانيا باعتبار النقابة تنظيما تراتبيا يتشكل من عدد من المستويات التي تقف على قمتها النخبة بخاصة وأن كل تنظيم يتطلب وجود قيادة قادرة على توجيهه وتبرهن على كفاءتها وفعاليتها وسط التنافس والضغوطات والإكراهات التي يفرضها التعامل مع المحيط والقوى الأخرى النشطة فيه، والقواعد المصاغة والإجراءات المتخذة للتعامل معها. هذه النخبة تمتاز بخصائص كالقدرة الفكرية، المعارف المتخصصة، حتى الموارد الاجتماعية(رأس المال العقلاني) التي تساعد على اكتساب الهيبة والنفوذ. وغيرها من الميزات والخصائص التي لا تتوفر في جميع أعضاء التنظيم مما يؤدي إلى القضاء على تكافؤ الفرص، كما أن مثل هذه الخصائص تقوي في تأثير النخبة على تشكيل القيم وتحديد الاتجاهات العامة لدى أعضاء التنظيم.

وترتبط هذه الظاهرة حسب ميشيلز Michels بالعوامل التنظيمية التي تدفع نحو الأوليقاركية، إضافة إلى عوامل أخرى توجد في المحيط، خاصة التعامل مع نخب أخرى تؤدي إلى اندماج أقلية التنظيم

داخـــل النظـــام الاجتمـــاعي الســـائد، وفي هـــذا الصـــدد قـــدم M.Grozier مثـــالا نموذجيـــا عـــن عمليـــة الانـــدماج داخـــل البيروقراطيـــة باعتبارهـــا ذهنيـــة تمارس تأثيرا على أعضائها.

كمـــا تمـــت الاســـتعانة بالمقاربـــة التاريخيـــة لتحليـــل مســـار الحركـــة النقابيـــة، فـــالمهم هـــو معرفـــة الشـــروط والعوامـــل الداخليـــة والخارجيـــة الـــتي ســـاهمت خـــلال مراحـــل ســـابقة في تكـــوين مســـار التنظـــيم النقـــابي ومـــدى مســـاهمتها اليـــوم في نفـــس العمليـــة. ويـــتم اللجـــوء إلى هـــذه المقاربـــة خاصـــة عنـــد معالجـــة موضـــوعات مثـــل طبيعـــة العلاقـــة بـــين مســـتويات التنظـــيم النقـــابي المختلفـــة(العليـــا، الـــدنيا). الأســـس المعتمـــدة في تســـيير التنظـــيم وشـــؤونه، علاقـــة التنظـــيم النقـــابي بالدولـــة، بـــالحزب، الآثـــار الـــتي خلفهـــا التعامـــل مـــع التنظيمات الميتروبولية وما ورثه التنظيم منها.

المحاضرة الثالثة

السوسيولوجيا النقابية

إن التحليل العلمي الاجتماعي للحركة النقابية والعمالية قد خطى بعض الخطوات نحو الأمام، فالأبحاث الميدانية والدراسات التجريبية قليلة، وأما الأفكار النظرية فإنها في الغالب من فعل رجال القانون، والباحثين في السياسة، أكثر مما هي من فعل علماء السوسيولوجيا على الصعيد العلمي.

لابد من ملاحظة أن التنظيمات النقابية تكون عادة متحفظة أمام أفاق الأعمال العلمية الاجتماعية التي تتناول دورها ووظيفتها... كما أن الحركة العمالية في البلدان العربية– على الأقل – ذات طبيعة غامضة، ويمكن اعتبارها كردة فعل لمجموعة خاصة من التحولات التي حملها التصنيع، وكذلك كنموذج تنظيمي له دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الحالية، وله بنيته وقوانينه الخاصة من ناحية وكعامل تغيير في المجتمع وأداة متميزة لتحويل العالم من جهة أخرى.

بيد أن مثل هذا التعقيد والغموض الناتج عنه، يجعلان مهمة الباحث الاجتماعي صعبة للغاية، ولا يستطيع دراسة فعل الحركة النقابية في المجتمع دون تحليل للعلاقات التي تقيمها الحركة سواء مع الأعضاء، أرباب العمل، الهيئات السياسية...

من أجل فهم هذه العلاقات هناك خمس وجهات نظر تشرح المسألة[13]:

النظرية الوراثية: إلى أي الحاجات تستجيب الحركة العمالية؟ وكيف تطورت؟ ولماذا؟.

النظرية البنيوية: ما هو نوع تنظيم الحركة العمالية؟ وكيف تتوزع الأدوار والسلطات فيها؟

النظرية الوظيفية: ما هي وظائف الحركة العمالية في المجتمع بأكمله وكيف تقوم بها؟

النظرية الإيديولوجية: لماذا تنسب الأهمية الكبيرة للمؤتمر الإيديولوجي في الحركة العمالية.

نظرية التغيير: ليست الحركة العمالية رد فعل على وضع معين وأحد الأركان الضرورية للتوازن الاجتماعي فقط، بل أنها كذلك عامل أساسي جديد يؤلف في مجمله عامل تغيير المجتمع.

سنتعرض لكل هذه النظريات باختصار مفيد.

1- النظرية الوراثية:

تتناسب وجهة النظر الوراثية مع السؤال المطروح سابقا والذي يتبادر إلى الذهن بشكل طبيعي حول الأصل والنشأة.ولا شك أنه يمكن فهم الحاجات التي تستجيب لها الحركة العمالية والموقع الذي تأخذه في المجتمع بدراسة بدايات هذه الحركة والظروف التي تطورت في إطارها

[13] جورج فريدمان، بيار نافيل، رسالة سوسيولوجيا العمل، ترجمة د. حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت، باريس،ديوان المطبوعات الطبعة الأولى ، 1985، ص 215

ويمكـــن إعطـــاء تحليلـــين ســـريعين لنمطـــين مـــن التفســـير ســـاد حـــتى الآن في فرنسا.

الاتجـــــــاه الأول: نجـــــده في مؤلفـــــات SOREL, Georges BERTH Edouard كمـــا يقـــدم كتـــاب تـــاريخ الحركـــة العماليـــة أصـــحاب الفضـــل في ولادة هـــذه الحركـــة ويرجـــع ذاك إلى وعـــي أفـــراد اســـتثنائيين ضـــحوا مـــن أجـــل اعتقـــادهم وناضـــلوا مـــن أجلـــه، وتعتـــبر الحركـــة العمالية بالنسبة لهؤلاء المؤلفين إيداعا واعيا وعقلانيا.

أمـــا **الاتجـــاه الثـــاني**: فلقـــد جـــرى الانتقـــال مـــن التـــاريخ البطـــولي إلى نـــوع مـــن التـــاريخ الغـــائي، علـــى طريـــق Bossuet حيـــث يجـــري تفســـير كـــل شـــيء تبعـــا للأهـــداف النهائيـــة الـــتي يعـــد لهـــا حتمـــا تطـــور الفعـــل النقـــابي، وبـــالطبع فقـــد أدخلـــت مـــع الوقـــت التكنولوجيـــا الاقتصـــادية الـــتي تعطـــي مظهـــرا لتفســـير شـــامل وكـــان الـــترابط يلحـــق بـــين التكنولوجيـــا وحتميـــة التحـــرك العالمي.

2- النظرية البنيوية:

لقـــد ظلـــت هـــذه الرؤيـــة مهملـــة طويلـــة، وكـــان المؤلفـــون الـــذين يـــتهمهم الحركـــة العماليـــة يتطلعـــون إلى دراســـة الإيديولوجيـــة العماليـــة وآفاقهـــا الاجتماعيـــة والسياســـية، حيـــث تتـــداخل النقابيـــة فيهـــا، وفي آفـــاق العلاقـــات مـــع أربـــاب العمـــل أكثـــر مـــن تطلعهـــم إلى النمـــاذج التنظيميـــة الخاصـــة بالنقابات، ولا شك أن مشكلات خاصة قد استرعت الانتباه منها:

أ– مشكلة البيروقراطية:

لقد شكل نمو البيروقراطية ولا زال يشكل، داخل الحركة العمالية الموضوع العام للمناقشة حول البنى فكان أنصار WEBB[14] يرون فيها الأوجه الأساسية وحللّوا بشكل ناجح الوضع المعنوي للنقابيين الدائمين، وميلهم الطبيعي للاندماج بالطبقات الوسطى.

هناك ثلاثة مبادئ تنظيمية ممكنة: جغرافي، مهني وصناعي.

ويمكن للنقابيين أن يتجمعوا في خلايا إقليمية كما هو الحال جميع عمال مجلّة واحدة –أو في خلايا مهنية– كما هو حال مهنة معينة –أو في خلايا صناعية –كما هو حال جميع العمال في الصناعية الواحدة.

وبالطبع كان هناك تشابك لهذه المبادئ دائما فكانت نماذج التنظيم الصناعي تجمع مثلا عمال الصناعة الواحدة في فروع محلية وفي الواقع فإنّ هذه الأشكال الثلاثة قد تتابعت في تاريخ الحركة العمالية وأنشئت المحاولات التنظيمية الأولى في البلدان الغربية على الأساس الإقليمي[15].ومهما يكن فإنّ التقسيم حسب الصناعة يؤلف على المبدأ التنظيمي الأكثر انتشارا في الوقت الحالي.

---

[14]- S. WEBB سياسي واقتصادي إنجليزي 1859 – 1947 تبنى أفكارا اشتراكية، وهو أحد مؤسسي الحركة النقابية 1889 وكان له تأثير على أفكار حزب العمال البريطاني، ووصل إلى رتبة قيادية في هذا الحزب. وقد وضع كتابا في الاقتصاد السياسي.

[15]- لا يزال هناك مشكل خاص بالتنظيم، وهو نوع من النقابات "العامة" التي تقبل في صفوفها أشخاصا متخصصين في مهن وصناعات مختلفة حول نواة مهنية أو صناعة معينة.

ب- تمركز السلطة:

يشكل تمركز السلطة مظهرا عاما في مجتمعنا يؤطّر الحركة العمالية بشكل غير مباشر ويجعل البعد الوطني لسوق العمل، والنفوذ الوطني والدولي للاحتكارات الكبرى، وتمركز السلطة بين يد المسؤولين النقابيين، وتبنّى نمط معيّن من التنظيم النقابي أمرين ضروريين.

ج- العلاقات بين المسؤولين والجماهير:

لقد أظهر M.Collinet كيف ساهم تزايد العمال المتخصصين في الصناعة الحديثة في فرنسا بظهور المكتبية النقابية، فالعلاقات بين الجماهير والمسؤولين ترتبط كذلك بالظروف الاجتماعية النقابية في مختلف البلدان.

د- محاولة تركيب بنيوية:

عند قراءة المناقشات التي تتعلّق بوجهة النظر البنيوية، نجد أنها تدور حول مطلب ديمقراطي، والحدود التي تقتضيها مستلزمات الفعالية، والدراسة التي تدور حول هذه النقطة هي دراسة Lispet (1956)[16]، حول الاتحاد الأمريكي لعمال الطباعة ومحاولة فهم العوامل التي سهلت نموّ ونجاح هذه التجربة، منها المستوى الثقافي لعمال الطباعة وعلاقاتهم في العمل، وعلاقاتهم الاجتماعية وأهمية العمل ووجود مجموعات وسطية على المستوى المحلي والوطني.

[16]- المرجع السابق، ص228

3- النظرية الوظيفية:

يوجد الكثير من الدراسات حول وظائف النقابات في المجتمعات الغربية أكثر ممّا حوّل المسائل البنيوية، ولكنها تتخذ أحيانا منحى حقوقي ومنحى اقتصاديا.

لهذا تعتبر المهمة الأساسية للنقابات حاليا في البلاد الغربية هي المفاوضات الجماعية، وهذا يعني مناقشة الأجور، ظروف العمل، وكلّ مشكلة يمكن أن ترتبط بذلك.

ففي بداية الحركات العمالية المختلفة كان الهدف المباشر الذي اتفق على أنه قابل للتحقيق بسرعة، هو إلغاء نظام الأجر، وكان يؤلف نظام المفاوضات الجماعية وسيلة الفعل التي تتمتّع بها الحركة العمالية.

4- النظرية الإيديولوجية:

لقد لقيت وجهة النظر الإيديولوجية زمنا طويلا من المبالغة في تقديرها، وقد بولغ في الظن أنّ العقيدة هي المحرّك لكلّ فعل، وأنّ معرفة فلسفة الحركة العمالية كانت تكفي لكي يمكن التنبّؤ باتجاه التقدّم.

إنّ أهميّة الإيديولوجية لدى الحركة العمالية تكمن أساسا في توجيه الاتهام للأسس التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي، ولا شكّ أنّ النقابات ليست حركات فكرية، وإذا ما أعيدت إلى سباقها وحاولت فهم الدور الذي لعبته فإنّ دراسة الإيديولوجية تساعد بالتأكيد على فهم فعلتها.

5- نظرية التغيير:

ليست الحركة العمالية نتاجا للمجتمع الذي تنمو فيه فقط، أو نتاجا يمكن الإلمام بجميع عناصره المحدّدة بالتفصيل، إنما كذلك معطى جديدا، وقوّة تقوم بدورها في المجتمع، ويبدو أنه لا يمكن تجاهل الوجه الجديد المحرك للحركة النقابية، ولا هامش الحرية الإبداعي، ولكن عندما نتفحصها تحت هذا المنظار، ندرك الفروق الكبيرة التي يمكن أن توجد بين المجتمعات الصناعية والبلدان النامية، وحتّى بين الأمم الغربية الكبيرة، ففي كلّ منها يكون دور النقابات في المجتمع، وطريقة تكيفها مع النظام الاجتماعي، وقدرتها في التأثير عليه في حالة اختلاف شديد ومن يتصفح الحركة العمالية يجد نماذج مختلفة حسب الأنظمة والظروف.

المحاضرة الرابعة

أنـــواع النقابـــــات

نـــادرا مـــا كانـــت الحركـــة العماليـــة مجـــرّد وســـيلة دفاعيـــة اقتصـــادية للأجـــراء. ولـــيس هنـــاك مـــن فعـــل اقتصـــادي يتســـم بمـــدى معـــيّن مـــن الاتســـاع علـــى الأقـــل، ولا يفـــرض سمـــة معينـــة علـــى وضـــع المشـــروعات، وبالتـــالي علـــى النظـــام الاقتصـــادي في مجملـــه، ولا تســـتطيع الهيئـــات النقابيـــة ألاّ تبـــالي بالتـــدابير المتخـــذة مـــن قبـــل الدولـــة، ومـــن قبـــل الســـلطات المحليـــة لســـب بســـيط أنّ القـــوانين والإجـــراءات الإداريـــة يمكـــن أن تمنـــع أو تعيـــق النشـــاطات النقابية.

1- النقابية المعارضة: Syndicalisme d'opposition

لقـــد أدى موقعهـــا علـــى هـــامش الأزمـــة، وعزلتهـــا الاجتماعيـــة وضـــعفها إلى إخضـــاع الطبقـــة العاملـــة، في نهايـــة القـــرن الماضـــي لمســـتلزمين متناقضـــين فهـــي تكـــافح في ســـبيل حمايـــة نفســـها علـــى الصـــعيدين المهـــني والاقتصـــادي، ولكـــن نجاحهـــا يتعـــارض مـــع ضـــعفها، وهـــذا الضـــعف يـــدفعها للشـــكوى مـــن النظـــام الـــذي لا يضـــع المنـــتج في موقعـــه الحقيقـــي، وبالتـــالي فـــإنّ هـــذه الطبقـــة وهـــذا القســـم مـــن المجتمـــع المنـــدمج في صـــراع يـــومي لا يمـــرّ دون تســـويات ودون نـــداءات للســـلطات العامّـــة، وكلّهـــا كانـــت الطبقـــة العاملة ضعيفة، كلّما كان التوتّر بين هذين الاتجاهين قويّا.

2-نقابية المراقبة: Syndicalisme de Contrôle

كان دور الحركة النقابية هو حماية العاملين كأجراء، وأصبح هذا الدور يميل ليشكّل الامتياز الأوّل لعلاقات العمل فإذا أوجدت المشكلات التنظيمية على مستوى المشاريع فإنّ معالجتها تتمّ سواء من وجهة نظر مطلبية أو تفاوضية فقط.

ولهذا يصر رؤساء المشروعات من جهتهم على ضرورة تنسيق جميع الجهود نحو هدف واحد مشترك، فيميلون إلى تجاهل كون المسائل التنظيمية مشكلات نظام من الوسائل المستخدمة لأجل غايات محدّدة، يكون لأعضاء المشروع وجهات نظر مساعدة في شأنها وبحيث يكون المشروع بالضرورة نظاما من السلطة مكلّفا بأن يختار ويفرض على الجميع مهمات لا يريدها إلاّ البعض منهم.

لكن لا يمكن لهذه النقابية أن توصف كجماعة للضغط، وهي تحتفظ بالميزات الأساسية لحركة اجتماعية بينما تتوقف عن كونها حركة اجتماعية شاملة، بيد أنّه حتى عندما تقبل النقابية الأطر الاجتماعية والاقتصادية القائمة، فإنها تبذل الجهد بفعل محلي ووطني لتغيير هذه الأطر.

I- النقابة في بلدان الشرق والتجربة البولونية:

سنحاول التحدث عن النقابية في الاتحاد السوفياتي حيث أن هذا النوع هو الذي يسود في هذه المنطقة، لكن إضافة إلى هذا سندرس

الحركة النقابية في بولونيا وهذا بعد التغيير (وإن كان لمدة معينة) الذي حدث سنة 1930، الوحيد من نوعه في الشرق.

1- النموذج السوفياتي:

إن النقابية السوفياتية تدخل في نوع "النقابية الإطارية" حيث أن التوجيهات محددة ومضبوطة من طرف الحزب الشيوعي الذي يراقب على كل الأصعدة عملها، ونحاول هنا إعطاء التنظيم النقابي والتنظيم الهيكلي.

أ- التدرج النقابي:

التنظيم النقابي على النموذج السوفياتي يظهر "ككل" كمجموعة غير مجزأة (غير قابلة للتجزيئ). لا يوجد إلا تنظيم واحد أو بعبارة أخرى نظام وحيد متشعب الفروع، مفصل بالتدقيق ومسير (régie) بقواعد بيروقراطية صارمة. في القمة نجد المجلس المركزي للنقابات، وفي القاعدة نجد التنظيمات الأولية (primaire) التي تجمع المنتسب للنقابة في مكان العمل.

ب- الدرجات النقابية العالية: إن إعداد الدرجات النقابية الحالية يعتمد على تدبير قاعدتين للتنظيم.

1/ حسب الصناعات وقطاعات النشاط (تنظيم عمودي).

2/ حسب الوحدات الإدارية للبلاد (تنظيم أفقي).

يوجد إذن من جهة اللجنات النقابية: وهي البنيات النقابية حسب قطاع الإنتاج، ومن جهة أخرى يوجد المجلس النقابية وهي عبارة عن

بنيـــات بـــين النقابيـــات (intersyndicaux)إن ازدواجيـــة التـــدرج توجـــد في كـــل البلـــدان الشـــرقية الأخـــرى (النقايـــات البلغاريـــة منظمـــة حسب المبدأ العمودي والمبدأ الانتاجي)[17].

ج-النقابة والدولة:

حســـب المـــذهب الرسمـــي الســـوفياتي أن النقابـــات مـــع قيامهـــا بالنشـــاط الموجـــب عليهـــا، تقـــوم كـــذلك بسلســـلة مـــن وظـــائف"الدولـــة" أو بـــالأحرى تقـــوم بالوظـــائف الـــتي أعطتهـــا لهـــا الدولـــة.إنهـــا تشـــارك في تنظـــيم وتســـيير الانتـــاج، كـــذلك تشـــارك في تشـــريع شـــروط العمـــل، وإدارة التأمينـــات الاجتماعية...إلخ.

د-الدور التسييري للحزب:

إن الملاحظـــة الـــتي تطـــرح نفســـها في أول المطـــاف هـــي الوجـــود الإجبـــاري لخليـــة الحـــزب. إن مســـؤولية الحـــزب دائمـــا مطروحـــة بقـــوة في كـــل التدخلات الرسمية.

"إن تنظيمـــات الحـــزب لهـــا مهـــام واقعيـــة علـــى أصـــعدة التخطـــيط، التوظيف، الأحسن...."[18].

يمكن تلخيص الخطوط العريضة للحركة النقابية كالتالي:

[17]Tromas LOWIT, le syndicalisme de type soviétique. L'U.R.S.S et les pays de l'est européen , Pais, librairie. A. Colin, 1971, p 43.
[18]Idem, p 75.

في البداية مجموعة أنشطة النقابية داخل المنشأة يجب أن تظهر كحركة منافسة للإدارة، وهذا ما تحدده المجلة النقابية المجرية: "أمين المجلس النقابي لا يمثل أي نوع من المعارضة داخل المنشأة"[19].

إن غياب المعارضة وحتى الإنشاء الإجباري للأقليات المنسجمة بين التمثيل العمالي والإدارة، تعتمد على التقارب الأساسي.

"إن مهمة النقابة تشتمل على إعطاء مديري المنشأة إعانة يومية في إطار القيام بخطة الإنتاج"[20].

ملخص: من خلال هذه النظرة السريعة حول النموذج النقابي السوفياتي نرى أنه ليس هناك أي غموض، حيث أن كل ما هو مربوط بالنقابة يجب أن يكون تحت منظار الحزب الذي يعتبر السلطة المطلقة الوحيدة وأن النقابية ليست هنا في البلدان الاشتراكية سلطان رسمي معترف به، وليست كذلك ضد السلطة، إنها قبل كل شيء إدارة.

وهكذا يمكن القول أن النقابات في الاتحاد السوفياتي وما شابهها هي قبل كل شيء مدرسة في يد الدولة، وهذا ما بينته المنظمة النقابية الحرة للعمال في الاتحاد السوفياتي."النقابات السوفياتية لا تدافع عن حقوقنا، ليست لها السلطة الضرورية حيث أن الأماكن الرئيسة في النقابات محتلة من طرف الشيوعيين... الانتخابات في النقابة شكلية"[21].

---

[19]Idem, p 219.
[20]Idem, p 220.
[21]Voir ,Patrik de Paubier, Histoire et sociologie de syndicalisme, 19-20 siècle, Paris, éditions MASSON, 1985.

2- التجربة النقابية البولونية لسنة 1980 :

التحليل السوسيولوجي للحركة:

في مدة 45 سنة، تحصلت بولونيا على نقابية حرة لمدة 16 شهر (نوفمبر 80-ديسمبر 81).إن أحسن وسيلة لفهم لطبيعة الحركة العمالية التي أعطت نقابية حرة لبولونيا مدة عام وأربعة أشهر، هو الرجوع إلى البرنامج الذي اتخذته في أكتوبر 1981 أول مؤتمر وطني للوحدة "Solidarité".

"إن نقابتنا ولدت من أوضاع سكان بلدنا، من آلامه وخيبة آماله وطمس حاجاته، إنه نتاج تمرد المجتمع البولوني بعد ثلاثين سنة من انتهاك حقوق الإنسان والمواطن، والتمييز السياسي والاستغلال الاقتصادي دفعا إلى الاحتجاج ضد السلطان الحالي"[22].

إن ممثلي "التضامن" لم يكتفوا بطلب الحرية النقابية بل هدفوا إلى إنقاذ البلاد من الخراب ومن التدمير الذاتي، ولهذا رأوا ضرورة البداية بنزع التمركز الكبير السلطان السياسي داخل جهاز الحزب وداخل البيروقراطية التي تواليه فأصبحت الحركة العمالية تصارع من أجل الاعتراف بنقابية حرة في إطار نسق سياسي واقتصادي معارض لتنظيم احترافي حر.

إن التغيير المطلوب في الحالة البولونية من طرف تجربة "التضامن" تغيير يتجنب فيه العنف ليجعل تغييرا جذريا.

[22]Programme de solidarité, in, l'alternative, janvier – février 1987.

II- النقابة في البلدان السائرة في طريق النمو:

يرى Verdier J.M. أن النقابة في هذه البلدان اتسمت بكونها "سياسية"[23] وذلك خلافا للنقابات في البلدان الصناعية حيث كانت في البداية أكثر مهنية، وقد ظهرت في البلدان المتخلفة في الوقت الذي كانت فيه الإيديولوجيات تلعب دورا في الحياة السياسية، وتعد هذه النقابات سياسية لأنها ظهرت عامة في حقبة تتناسب مع بداية الصراع للتحرر ويعرف جيدا الدور الفعال الذي لعبته الحركة النقابية.

وهذا ما يؤكده كذلك النقابي عمر بلوشراني حيث يقول: "لقد جئنا النقابة عن طريق السياسة"[24].

غالبا ما تكون النقابة في هذه البلدان مفروضة، وليست مختارة وبما أنه ليس هناك اختيار فلا يمكن لها أن تكون ممثلة « Représentatif » وبالتالي الاحتجاجات التي تقدمها، أو المشاركة التي تقوم بها على المستوى السياسي الاقتصادي لا تكون أي معنى.

[23]Jean Maurice verdier, Problèmes du travail et syndicalisme dans les pays en voie de développement, Alger, OPU, 1981.

[24]كلمة ألقيت في الندوة الخاصة بتاريخ الحركة النقابية التي انعقدت من 19-1986/20.

المحاضرة الخامسة

نشأة وتطور الفكر النقابي في الجزائر

إحدى مميزات الحركات الاجتماعية، القديمة أو الجديدة، المتطورة أو المندثرة هي تعريفها بأنها مجموعة من الممارسات الواقعة في مختلف المستويات من التنظيمات، ومن هنا يتوجب تتبع سوسيولوجي جيد يأخذ بعين الاعتبار هذه المجموعة من الممارسات. وهذا طبعا ينطبق على النقابية (Syndicalisme).

الباحث السوسيولوجي الذي يهتم بهذه القضايا يجب عليه أن يقوم باختيارين منهجيين:

أولهما يعتمد على نوعية الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات والتحليل.

ثانيهما يعتمد على زاوية التحليل أو تقسيم الموضوع.

إن إستراتيجية البحث تنبع مبدئيا من إطار نظري، وليس غريبا أن نعتبر النقابية كعامل معدل "توازن" اقتصادي أو كحركة اجتماعية، كما يمكن أن نعتبر العكس صحيحا بحيث طريقة التتبع السوسيولوجي هي التي تكون النظرية.

بغض النظر عن اختلاف التيارات والمقاربات السوسيولوجية التي حاولت تحليل الظاهرة فإن تتبع وتعريف النقابية تم عن طريق حقول علمية أخرى لاسيما الاقتصاد والعلاقات الصناعية.

ولكن مهما يكن من تحاليل ودراسات في هذا المجال فإنه لا يمنع أبدا من طرح بعض الأسئلة الأولية:

- ما الفائدة من النقابية ؟

- ما هي تأثيراتها الاجتماعية ؟

- كيف يمكن تمييز الحاضر من المستقبل في هذا المجال ؟

I- بدايات التتبع الأكاديمي للنقابية:

يبرز لأول وهلة منهجين يظهران على جانب من الأهمية في التنظير للنقابية، والتي تكوّن هذا الاختلاف في نموذج التتبع النظري للنقابية.

1) التفرقة غير الواضحة:

إن التطور في الإبستمولوجيا وعلم الاجتماع في العشريات الأخيرة أعاد النظر بجدية في مسألة التفرقة من أجل تعريف مجموعة نشاطات الفاعلين الاجتماعيين على أنها "ممارسة"[25] ومن هنا أصبحت

[25]- هذا الموقف ينحدر من مفكرين ذوي أصل نظري مختلف من بينهم Louis Althusser و Michel Foucault و Pierre Bourdieu

التفرقة تفرض نفسها بين ممارسة خطابية (Discursives) وممارسات غير خطابية (Non discursives).

وتختلف التعاريف بهذا الشأن بحسب الظاهرة الاجتماعية المراد دراستها أو الفعل الاجتماعي مثل تنظيمات ذات طبيعة سياسية: التنظيمات النقابية، ومثل هذه الحالة يجب الأخذ بعين الاعتبار الخصائص البنيوية وعلاقات السلطة الداخلية والتي هي مسألة صعبة التحديد والإحاطة.

وما دام الموضوع هو مناقشة طريقة التتبع السوسيولوجي للنقابية، فإنه من الضروري تحديد تعريف مفهوماتي لكلا المصطلحين:

فيقصد بالممارسات الخطابية: مجموعة الوثائق المكتوبة والخطابات الشفوية في معناها الواسع والصادرة عن مختلف مستويات التنظيم النقابي، من الأكثر رسمية (تقرير لمسؤول وطني) إلى الأقل رسمية (بيان محلي، مداخلة لمناضل قاعدي).

أما الممارسات غير الخطابية: هي مجموعة العلاقات الاجتماعية القائمة فعليا مع الفاعلين الآخرين سواء الدولة، العمال، الحركات الاجتماعية الأخرى والصادرة عن أي مستوى من داخل التنظيم.

هذه التفرقة بين نوع الممارسات تسمح بإعادة قراءة النقابية من جديد على ضوء التحاليل السابقة، ولكن هذا لا يمنع من التأكيد على

أن الممارسات غير الخطابية لا تتوفر لدى الباحث بنفس الوضوح والدقة مثل الممارسات الأخرى، ولهذا فالباحث مضطر في هذه الحالة لإعادة تشكيل الممارسات بحيث تصبح قابلة التحليل.

وفي نفس الوقت يوجد بين كلتا الممارسات صلات وثيقة يصعب فصلها وتحديد الفرق بينها، وهذا ما عبر عنه كل من Pierre Bourdieu و A. Gramsci .

Les catégories selon lesquelles un groupe se pense et selon lesquelles il se représente sa propre réalité contribuent à la réalité de se groupe. Ce qui signifie que toute l'histoire du mouvement ouvrier et des théories à travers lesquelles il a construit la réalité sociale est présente dans la réalité de ce mouvement considéré à un moment donné du temps. (P. Bourdieu, 1982, p. 157.)

2) تقسيم الموضوع:

النشاط النقابي ينتشر على عدة جبهات: في المؤسسة، القطاع الصناعي أو المنطقة وكذا في الحياة المدنية والحياة السياسية، هذا النشاط يُؤخذ من عدة تصنيفات.

يمكن أن تكون ذات طابع تفاوضي، أونقاش، أو من قبيل التجنيد أو من قبيل المشاركة في ميكانيزمات التعديل (التوازن) كما

يمكـــن في الأخـــير التحـــدث عـــن الجوانـــب السياســـية أو السوســـيولوجية أو الاقتصادية.

الباحـــث الاجتمـــاعي ينـــدرج ضـــمن تقســـيم الموضـــوع داخـــل أبعـــاد تحليليـــة واســـعة. هـــذا التقســـيم ضـــروري في ســـبيل الوصـــول إلى تعميـــق وإعـــادة تجديـــد المعرفـــة السوســـيولوجية، وهـــو مقبـــول (صـــالح)، فالتحليـــل الـــذي ينـــتج عـــن اســـتعمال هـــذا التقســـيم والـــذي يمكـــن أن يكـــون معترضـــا عليـــه، تكـــون هنـــاك قـــراءة أخـــرى للنقابيـــة تصـــدر مـــن المنبـــع وتفـــرض نفســـها بســـبب مراحـــل بنـــاء الموضـــوع، بينمـــا عمليـــة التنظـــير هـــي الـــتي تخبرنـــا بـــالخطوات الكامنـــة وراءها.

المحاضرة السادسة

النقابات المستقلة في الجزائر كحركات اجتماعية

تمهيد

رأى البـــــاحثون في العلـــــوم الاجتماعيـــــة – وخاصـــــة بعـــــد انفجـــــار الاحتجاجـــات الـــتي عرفتهـــا نهايـــة الســـتينات في فرنســـا – أن الجماعـــات الـــتي ظهـــرت في وقـــت حـــديث تختلـــف مـــن وجـــوه متعـــددة عـــن الحركـــات الاجتماعيـــة القديمـــة. وقـــد طـــرح في ذلـــك كـــل مـــن أوف OFFE عـــام 1981-1985، وتـــوران 1978-1984 ومـــن طـــرف مـــؤرخ للفكـــر NEVEU عـــام 2002 ثـــلاث أبعـــاد في هـــذا التمـــايز:''أولا نجـــد في الحركـــات الاجتماعيـــة الجديـــدة خصوصـــيات هيكليـــة: حيـــت تسلســـل هرمـــي هـــش، غيـــاب التبـــاين بـــين الـــزعيم وبـــاقي الأعضـــاء، ومطاطيـــة في العمـــل، وذلـــك أن هـــذه الجماعـــات لا تعمـــل وفـــق نمـــوذج الديموقراطيـــة التمثيلـــة- الثقيـــل-، فهـــذه الحركـــات الجديـــدة، وكـــأمر ثـــاني تعتـــبر حاملـــة لمطالـــب مختلفـــة، وهـــي مطالـــب مرتبطـــة بالهويـــة مـــن طـــرف فئـــات اجتماعيـــة(المـــرأة، المهـــــاجرون...)، ومطالـــــب مرتبطـــــة بـــــنمط الحيـــــاة) anti-consumerism)، والحركـــات الاجتماعيـــة الجديـــدة تـــربط علاقـــات مـــع الســـلطة فهـــي لاتعـــارض الســـلطة وتريـــد مراقبتهـــا، وهـــي تميـــل إلى بنـــاء

مساحات من الاستقلالية والحرية[26]"، وقد نجد تتطابق هذه المواصفات كثيرا مع بعض الأشكال الاجتماعية، وهي مختلفة اختلافا جذريا عن سابقتا من خلال مبدأ عملها أو طرق تنظيمها ومحتوى نشاطاتها.

ويظهر قبل الغوص في الخطاب، أنه من الضروري أن نقف وقفة قطيعة مع ما هو وارد في الحقل المعرفي عما جاء في مفهوم الحركات الاجتماعية وإن كان ما جاء في هذا الخطاب من امتدادات يمكننا من إيجاد بعض من مؤشرات للتدليل عليه على أساس أن الحركة الاجتماعية هي أساسا امتداد طبيعي للديناميكية الاجتماعية عبر فترات زمنية متعاقبة ومتراكمة في المجتمع.

مفهوم الحركات الاجتماعية

عند تحديدنا للمفهوم تجنبنا سيطرة التصنيفات بناء على محددات للتعريف مستعارة من سياقات تختلف عن سياقات المجتمع الجزائري والمجتمعات العربية، حيث أن التماهي في التعاريف واستعمالات المفاهيم التي نشأت هي أصلا في بيئة مخالفة لبيئتنا بالنظر إلى الخصوصيات التطور الذي عرفته هذه الحركات، من شأنه أن يشوه الواقع الذي نريد دراسته.. وعلى هذا فقد ركزت على بعض المعاني التي قد تشير أو

[26] - Mona-Josee GaGNON ; **syndicalisme et classe ouvriere, hstoire et evolution d'un malentendu** ; in »**lien social et politique** » -RIAC, 49, des societés sans classes ? Printemps 2003, P.18.

تقترب إلى فهم معنى الحركات الاجتماعية من خلال عملية اسقاطية على الخصوصية المجتمعية للبلاد، ولذلك تجدني أتبني ذلك التحفظ الذي تبناه مجموعة من الباحثين العرب حول مفهوم الحركات الاجتماعية، في استخدام المصطلح إلى في حدود اعتبارات أساسية نذكر منها انطلاقا مما هو قائم، في محاولة فهم القوى الداخلية والفاعليات في المجتمعات العربية التي تسعى إلى التأثير في الواقع أو تشكيل المستقبل، والتعرف على عملية التنظيم الذاتي لمختلف الجماعات الاجتماعية بصرف النظر عن شكل هذا التنظيم. وأيضا بلورة تصور شامل عن الجماعات ..،. أي إننا إزاء سعي لفهم تفاعلات اجتماعية ملموسة.

-كل من الحركات الاجتماعية الجديدة التي يشار بها إلى الحركات ذات الأهداف النوعية أو الاجتماعية العامة العابرة لحدود التراتب الاجتماعي والبناء السياسي، وأيضا الحركات الاجتماعية القديمة وهي ما يشار بها إلى الحركات القائمة على الموقع والهوية الفئوية، والتي تعمل في علاقة مع البناء السياسي[27].

-وفيما يتعلق بالأبعاد السياسية والاجتماعية للحركات الاجتماعية، فإننا نميز الحركة الاجتماعية (وهي التي تركز عليها الدراسة) عن الأحزاب السياسية. فإن كان بعض الحركات الاجتماعية يسعى للتأثير في صنع

[27] - عزة عبد المحسن خليل، الحركات الاجتماعية في العالم العربي ، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2005، ص 112

القـــرار، أو يرفـــع مطالـــب لـــدى الدولـــة، إلا أنهـــا لا تســـعى إلى الاســـتحواذ علـــى الســـلطة السياســـية ولا مراكمتهـــا ولا تعمـــل مـــن خـــلال آليـــات العمـــل السياســـي المباشـــر، كمـــا هـــو شـــأن الأحـــزاب. وعوضـــا عـــن ذلـــك قـــد تســـعى الحركـــات الاجتماعيـــة إلى نـــوع مغـــاير مـــن الســـلطة الاجتماعيـــة. ويمكـــن أن نضـــيف إن مطالـــب الحركـــات الاجتماعيـــة تتعلـــق في المقـــام الأول بقضـــايا اجتماعية، رغم ما قد يكون لها من انعكاسات سياسية غير مباشرة.

-وبالنســـبة لعلاقـــة الحركـــات الاجتماعيـــة بمحيطهـــا العـــام والخـــاص ومـــا يترتـــب علـــى ذلـــك مـــن اســـتراتيجية في التغيـــير، فإنـــه لا يشـــترط فيهـــا تحديـــد برنـــامج عمـــل يعكـــس تصـــورا لسياســـة منهجيـــة للحكـــم ورغـــم هـــذا ينبغـــي أن تتـــوفر علـــى وعـــي بـــذاتها داخـــل محيطهـــا وتحديـــد لهويتهـــا. وهـــي تســـعى إلى إنجـــاز تغيـــير في إطـــار هـــذا الـــوعي، كمـــا أن لهـــا نســـقًا قيميًـــا مرجعيًـــا ورمزيًـــا وقواعـــد للمشـــروعية. كمـــا أنهـــا تســـعى إلى الاســـتقلال والاســـتقراء بالـــذات. وفي الوقـــت ذاتـــه تشـــارك الحركـــات الاجتماعيـــة في تهيئـــة منـــاخ مختلـــف سياســـيا واجتماعيـــا وثقافيـــا، كمـــا أنهـــا تثـــير الصـــراعات الاجتماعيـــة والثقافيـــة والسياســـية والاقتصـــادية المتشـــابكة. ومـــا تثـــيره مـــن قضـــايا قـــد يـــنغمس في الفضـــاءات العامـــة ويكـــون لـــه تـــأثير سياســـي واضـــح. ويمكـــن أن تقتصـــر علـــى النطـــاق المحلـــي الـــذي وجـــدت فيـــه، ولـــيس بالضـــرورة أن يكـــون لهـــا بعـــد وطـــني. ومـــن هنـــا يمكـــن معالجـــة الحركـــات الاجتماعيـــة مـــن هـــذه المنطلقـــات الاساسية، ولا بأس بالعودة إلى بعض المقاربات النظرية في هذا السياق.

1- ألان توران ومفهوم الحركات الاجتماعية

لقد شغلت أفكار ألان توران لمدة طويلة مفهوم الحركات الاجتماعية كمحور أساسي لتفسير كل ما هو اجتماعي و كذا علاقة هذه الأخيرة بالحركات العمالية في إطار ما يسمى علم الاجتماع الحركات الاجتماعية.

يرى توران أن" لكل نمط للتنمية ما يقابله في الحركات الاجتماعية المركزية التي تتكون من فاعلين بإمكانهم أن يعبروا ويحققوا التغير الاجتماعي (أو الصراع الطبق) وأن الحركات العمالية تمثل الحركة الاجتماعية التي تخص نمط المجتمع الصناعي[28]"

يضع ألان توران مجموعة من المقاربات لفهم معنى الحركات الاجتماعية، فيرى انه إذا تبنينا الوجهة "الوظيفية لتفسير المجتمع أين الموضوع المركزي لهذه النظرة هو دراسة المؤسسات من جهة والدوافع والأشكال المختلفة التي ترتبط بها من جهة أخرى، ففي مجتمع كمجتمعنا القانون ومجموعة الميكانيزمات القضائية هي التي تشكل النسق الفرعي لهذا المجتمع، نطلق كلمة مجتمع ديمقراطي إذا ضبط هذا الأخير بوسائط قانونية، ونعني في هذه الحال الحركة الاجتماعية عبارة عن اضطراب ناتج عن عجز وظيفي للنظام القانوني للمجتمع"

[28] - Alain Touraine, M.wieviorka, F.Dubet, **le mouvement ouvrier** ; paris, fayard, 1984, P.19

''إن دور النقابة اليوم يتعاظم كل مرة وفي نفس الوقت تقد النقابية مع طبيعتها الاجتماعية كحركة اجتماعية، دورها لم ينته بعد إلاّ أنّ تاريخ الحركة العمالية لم يكتمل[29]'' بهذه العبارات يحاول توران رسم صورة مستقبلية للحركة النقابية و ذلك انطلاقا من تصور خاص، حيث عرفت النقابية تنزعا بارزاً في اهتماماتها ولم تكتفي بما هو عمالي فقط بل تعداه ليصل إلى كل ما هو سياسي،كفاعل سياسي وإن كان يأخذ شكل غير مباشر كما هو الحال عند النقابات المستقلة في الجزائر فعندما يصبح رئيس نقابة عضو في مجلس الأمة هي محاولى تسييس النقابة ولكن بطريق غير مباشر...، فالنقابة في هذه الحال تسجل حضورها من مواقفها من عدّة قضايا سياسية لتفقد بهذا الدور خاصية الحركة الاجتماعية المتناقص.

بحسب ألان توران الحركة العمالية تتكون من فئتين مختلفتين من العمال: ''العامل الأكثر مهنية والأكثر كفاءة والأكثر فئوية corporatiste، من جهة، والعامل الأكثر بروليتارية، وأكثر تخصص والأكثر وعي بانتمائهم الطبقي وإنّ انصهارهم في حركة عمالية موّحدة صار أكثر صعوبة، وكنتيجة لذلك فإنّ الحركة العمالية تميل نحو التفكك[30]''

---

[29] - Jean-Guy Vaillancourt ; **mouvement ouvrier et nouveaux mouvement sociaux ; l'approche d'Alain Touraine : note critique**, in « cahiers de recherche scientifique », n°17,1991, canada, p.215

[30] - Ibid. P.215.

الأمـــر الـــذي قـــد يـــدفع بالنقابيـــة الالتحـــاق بالسياســـي، حيـــث تلجـــأ الحركـــة النقابيـــة كتنظـــيم بـــالتقرب إلى مراكـــز الســـلطة السياســـية مـــن دون دعـــم قـــوي لحركـــة عماليـــة موحـــدة، ''أيـــن يظهـــر خطـــر الفئـــوين الجـــدد-Néo corporatiste وهـــي طريقـــة تتبعهـــا النقابيـــة مـــن خـــلال تحالفهـــا مـــع الحركـــات الاجتماعيـــة الجديـــدة(المـــرأة، دعـــاة الســـلام، البيئيـــين...) ثمّ هنـــاك خطر خسارة دعم القاعدة العمالية لها[31]''.

تفقـــد النقابـــة بهـــذا الـــدور الشـــرعية المبنيـــة علـــى أســـاس الـــدفاع علـــى حقـــوق العمـــال المهضـــومة لصـــالح التضـــامن مـــع السياســـي لأغـــراض لا يـــنمكن أن تفهم في هذا السياق إلا بالمصلحة الفئوية لقادة النقابية.

هـــذا الأمـــر يتعلـــق بموقـــف النقابـــة مـــن العمـــل السياســـي، وإن كانـــت غـــير مطالبـــة وغـــير مجـــبرة علـــى التخلـــي عنـــه، فهـــي كـــذلك مطالبـــة علـــى ان تـــنغمس فيـــه لأن التـــأثير اللاحـــق علـــى وضـــعيتها وعلـــى مســـتقبلها وعلـــى مشـــروعيتها ســـيكون بـــأثر رجعـــي ووبـــال عليهـــا كمـــا كـــان الشـــأن بالنســـبة للكثير منها.

يضـــع ألان تـــوران تباينـــاً واضـــحاً في العلاقـــة الموجـــودة بـــين الحركـــات العماليـــة والحركـــات الاجتماعيـــة إذا أخـــذنا بعـــين الاعتبـــار الفـــارق بـــين المجتمعـــات الصـــناعية والمجتمعـــات مـــا بعـــد الصـــناعة، ففـــي المجتمعـــات الصـــناعية، أيـــن

[31] - Ibid. P.217.

التبادل الاقتصادي يشغل مكانة مهمة تشكل الحركة العمالية الحركة الاجتماعية المركزية، فهي في صراع طبقي مع المالكين ووسائل الإنتاج لأجل مراقبة مسار التصنيع، أما في المجتمعات المبرمجة، ما بعد صناعية، فهناك حركات اجتماعية جديدة تركز على المعرفة، الاتصال والثقافة، حيث يزيد الاهتمام فيها بهذه العناصر أكثر من الاهتمام بالعمل والاقتصاد...وسيتغير في ذلك المنافس الأول على الدور المركزي لهذا النوع من المجتمعات، وهنا ستترك الطبقة العمالية أو الحركة العمالية مكانها لفاعلين جدد كالنساء، الطلبة، المدافعين عن المحيط والبيئة، الجماعات الإثنية المضطهدة، جماعات المستهلكين، وبالخصوص حركة المناهضين للأسلحة النووية[32] وتمدنا الأخبار في كل مرة بالحركات المناهضة للحروب، وهي في تزايد مضطرد وتكاد تميز هذه الحركات الحياة المعاصرة، ولم نشهد إلا القليل من الحركات التي ترتبط بالعمال بالمقارنة مع باقي الحركات كالتي عرفتها فرنسا من طرف CGT أو الاحتجاجات التي عرفتها مصانع فولسفاكن بألمانيا لصناعة السيارات في سبتمبر 2008، إن ما يصنع المشهد الاجتماعي اليوم لم تعد فقط النقابات ونشاطاتها الاحتجاجية و المسيرات العمالية الطويلة والموصوفة بالعنيفة عند بعضهم وراديكالية عند الآخر بل إن المنافسة – إن صح التعبير – صارت مقرونة اليوم مع هذه الأشكال الجديدة للتعبير وهو ما اصطلح عليه عندنا بالمجتمع المدني، لقد لمسنا نفورا من انخراط الأساتذة

[32] - Jean-Guy Vaillancourt, ibid., P.219

الجـــامعيين في إطـــار النقابـــة، إلا أن الأمـــر لا يســـتوي عنـــدما يكـــون متعلـــق بالانخراط في جمعيات ثقافية أو متعلقة بالبحث.

وفي هـــذه الحـــال ستقتصـــر الحركـــة العماليـــة علـــى مـــا هـــو سياســـي لتتراجـــع عـــن دورهـــا الاجتمـــاعي كفاعـــل، حيـــث تحتـــل الحركـــة الاجتماعيـــة المكانـــة المرموقـــة ويكـــون لهـــا التـــأثير الأكـــبر والاهتمـــام والتركـــز في الحيـــاة الاجتماعيـــة مـــن الحركـــات العماليـــة في المجتمعـــات مـــا بعـــد الصـــناعية عـــن المجتمعـــات الصـــناعية، وينتقـــل تـــدريجياً طبيعـــة الصـــراع مـــن بـــين الباترونـــا/العمـــال، إلى منطق آخر أقل اقتصادي وسياسي وأكثر منه ثقافي[33].

ولا يخفـــى علينـــا الآن تلـــك العلاقـــة الـــتي يبنيهـــا الأنســـاق في بينهـــا مـــن الحفـــاظ علـــى ســـيرورتها ودوامهـــا بحســـب تلـــك المنطـــق الـــذي يتبنـــاه كـــل نســـق، فـــالأحزاب السياســـية والســـلطة السياســـية والنقابـــات كأنســـاق فرعيـــة مـــن النســـق الكلـــي تســـعى مـــن خـــلال دورة مصـــالح متشـــابكة بنـــاء علاقـــة في مـــا بينهـــا وقـــد تختلـــف شـــكل هـــذه العلاقـــة بالنســـبة للنقابـــات بـــاختلاف الخصوصـــيات المرتبطـــة بايـــدولوجيا النقابيـــة، بالمكونـــات البشـــرية للنقابيـــة في حـــد ذاتهـــا وبـــالظروف السياســـية والاجتماعيـــة والاقتصـــادية ومـــن هـــذا الأســـاس نكـــون أمـــام ثـــلاث أنمـــاط مـــن النقابيـــة العماليـــة، حيـــث تتـــوزع وتنتقـــل النقابـــات العماليـــة مـــن واحـــدة إلى أخـــرى بحســـب مـــا افترضـــناه مـــن العوامـــل الســـابقة. والأنمـــاط الثالـــث **هـــي النقابيـــة الثوريـــة** وقـــد ميـــزت وتميـــز

[33] - Op.cit.P.220.

عادة النقابات الحديثة الظهور حيث يلتزم أصحابها بالمواقف نوعا ما راديكالية في مواجهة رأسا لمال وأرباب العمل، وذات مرجعيات أساسية مناهضة للسلطة ولذلك أهم ما يميز نشاطاتها هو الاحتجاج والإضرابات المتكررة والعنيفة نوعا ما.. و**نقابية أعمال** والتي هي بدورها لا تنكر الإضراب إلى أن الوصول إلى هذا الحل عادة ما يكون بعد استنفاد الحلول ولعل أهمها الحوار الجماعي...،وهناك الشكل الأخير وهو **النقابية الواجهة** وهي نقابات تدور في فلك السلطة ورأس المال ولا تملك إيديولوجيا بارزة بل أكثر من ذلك فكل نشاطاتها من إملاء الرأسمال...

	نقابية صراعية أو ثورية	نقابية الأعمال	نقابية الواجهة
الايدولوجيا	استغلال الرأسمالي للعمال	مساواة بين الرأسمالي والعمال	أولوية الرأسمالي على العمال
الأهداف	ضد نقابات الواجهة و نقابة الأعمال	ضد نقابة الواجهة والنقابات الصراعية	ضد نقابات الصراعية و نقابة الأعمال.
	تقليص استغلال العمال عن طريق تعاهدات و مهاجمة لقةق التسيير للمسير	معاهدة تتم بين المسير والعمال عن طريق الحوار تحت عنوان تقسيم الكعكة	تعهدات مملية من طرف المسيرين
	العلاقة بين السيد و العمال يتم في إطار حرب دائمة	,تضم السام داخل المؤسسة من خلال الحوارات	ضمان السلم الدائم داخل المؤسسة

	الصراع من أجل مساعدة العمال على تكوين وعي باستغلاله و وعي بضرورة وجود حزب عمالي	دعم الأحزاب التي هي في السلطة	دعم من طرف الأحزاب المناهضة للنقابية
الوسائل	إضرابات شغل الطرق، أعمال تخريبية...في كل وقت على علاقات القوة,	القيام بإضراب في حالة الضرورة في فترات الحوار	لا يوجد أي وسيلة ضغط ضد أرباب العمل
	استعمال آلية الاحتجاج و كل الوسائل الأخرى من أجل ضمان احترام كل نقاط التعهدات	احتجاجات على الأجر و حول الفوائد, و ضمان الشغل	آليات احتجاج بحسب طلب أرباب العمل
	تضامن شامل ضد صاحب العمل	تضامن في حالة كانت مرتبطة بالفيدرالية أو النقابة المعنية	لا وجود لتضامن بين الفرق العمالية
	المعلومات متحكم فيها على مستوى القاعد من خلال جريدة منشورة من طرف النقابات المحلية	المعلومات المتداولة تأتي فقط من الهيئات العليا للنقابات	لا وجود لمعلومات يتم تداولها بين الأعضاء
	تشاركيه تتم من طرف و لصالح القاعدة العمالية	تحقيقات تتم من طرف و لصالح الإدارة العليا للنقابات	لا وجود لأي تحقيق كان
	تكوين نقابي وسياسي موجه لكل الأعضاء	التكوين النقابي تقني ولا يستفيد منه إلا البعض منهم	لا وجود لأي تكوين للمنخرطين
التنظيم	تحكم فيها من طرف القاعد ة و	متحكم فيها من طرف	متحكم فيها من طرف

	من خلال وساطة مجلس نقابي المهام فيها موزعة على أساس قاعدة مهمة لكل رجل	الدائمين أو من طرف الهيئة التنفيذية	الدائمين
	مشاركة نشطة في الهيئات العليا من أجل التحكم فيها	.مشاركة ضعيفة للهيئات العليا ومتحكم فيها من طرف الأعضاء الدائمين	لا وجود لمشاركة في الهيئات عليا

جدول يبين الانماط الثلاث للنقابية العمالية[34]

فالحركات النقابية الآن لم كتلك التي كانت في البداية أين يتم التركيز على مواضيع معينة وقائمة لوائح ومطالب ترتكز في أغلبها حول المطالب المادية وخاصة الأجر ولواحق الأجر، فقد بات من الأكيد أن مسائل الاستغلال لم تعد في الاجر وفي مدة العمل ولكن الكثير من الجوانب التي كانت تغفلها النقابة والمتمثلة في المطالب النوعية وإن كان في مجملها يشهد النشاط النقابي تقهقرا جراء عدم مقدرة النقابية في حد ذاتها التماشي والتجدد مع يحدث في المحيط، غياب الرعيل من النقابيين المشبعين بالثقافة النقابية وبمعاني الوعي العمالي والتضامن العمالي، بل إن هناك منافسين على الساحة من شأنهم ان يفشلوا وينهكوا كاهل النقابية عن التخلي عن مفاهيم كثيرة كتلك المتعلقة بالطبقة العمالية مثلا .

[34] - Dominique Andolffatto**, Sociologie des syndicats**,2008;.P.11

إن كـــان هـــذا لا يعـــني مـــن أنّ الطبقـــة العماليـــة تفقـــد كـــل أهميتهـــا في إمكانيـــة إحـــداث تغيـــير اجتمـــاعي بجانـــب الحركـــات الاجتماعيـــة الجديـــدة، إلاّ أنّهـــا لم يعـــد لهـــا ذلـــك الثقـــل حـــتى ولـــو لم تـــتمكن أي حركـــة اجتماعيـــة أخـــرى مـــن خلافتها[35]

إن الحركـــات الاجتماعيـــة الجديـــدة ومـــن خـــلال طبيعـــة نشـــاطها تقـــوّي وتمكـــن النقابـــات والأحـــزاب السياســـية مـــن دور سياســـي أكثـــر أهميـــة وأكثـــر قـــوّة إلاّ أنهـــا وفي نفـــس الوقـــت تقـــوم بإضـــعاف الـــوعي لـــدى الطبقـــة العاملـــة ولحركـــة العماليـــة نفســـها، وإن كـــان هـــذا لا يعـــني بالضـــرورة إضـــعاف الصـــراع النقـــابي، ولكـــن أكثـــر مـــن ذلـــك جـــاء ليزيـــد مـــن الـــدور السياســـي للنقابـــة إذا أخـــذنا بعين الاعتبار أن دورها الاجتماعي آيل إلى التناقص.

لقـــد شـــهدت الجزائـــر منـــذ بدايـــة الســـتينيات، ظهـــور الكثـــير مـــن الحركـــات الاحتجاجيـــة داخـــل عـــالم الشـــغل، أخـــذت شـــكل الإضـــرابات العماليـــة وحـــتى بعـــض الأشـــكال الأخـــرى الأقـــل جماعيـــة الـــتي تعكـــس بدقـــة مـــوازين القـــوى بـــين الحركـــة العماليـــة الجنينـــة والقـــوى الاجتماعيـــة الحاكمـــة الجديـــدة الـــتي لازالـــت في حالـــة صـــعود. كمـــا لم يكـــن غريبـــا أن تكـــون أغلبيـــة هـــذه الحركـــات المطلبيـــة حـــتى نهايـــة النصـــف الثـــاني مـــن الســـبعينيات متمركـــزة في القطـــاع الخـــاص الـــوطني والأجنـــبي الـــذي كـــان يكتنـــز تجربـــة نقابيـــة وعماليـــة طويلة تستمد جذورها من فترة ما قبل الاستقلال.

[35] - Ibid.P.11

وتحولت هذه الحركات إلى فاعل مركزي في جزائر النصف الثاني من الثمانينيات، وحازت على تأييد كثير من الأوساط الاجتماعية الشعبية، وخاصة بين الشباب. تمركزت هذه الحركات حول القضايا الحياتية مثل السكن والتعليم وأشكال التهميش المختلفة التي تم التعبير عنها بمفهوم ''الحقرة''(hogra) مفهوم شعبي رفعته الكثير من الحركات الاجتماعية في الجزائر، وأصبح مستعملا بالعربية والفرنسية دون حاجة إلى ترجمة.

المحاضرة السابعة

النقابة بين الدور الاجتماعي والدور السياسي

في حقيقة الأمر إن النقابة من خلال مسؤوليها داخل المؤسسات كانت تقوم بنشاطات أساسية وذلك منذ مدة طويلة انطلاقا من أمداد المنخرطين بمساعدات فردية ضد فصل من أماكن العمل، أو من الأزعاجات التي قد يتلقاها العمال الجدد من العمال القدامى، وكذلك من الحوادث اليومية في العمل: آلات خطرة، ظروف عمل غير لائقة، ساعات عمل إضافية غير مدفوعة الأجر، عطل مرفوضة.

إن هذه الوظيفة أي الدفاع والطعن – الدفاع عن العمال والطعن في قرارات رب العمل- ''تعمل أساسا على حلّ المشاكل الفردية في إطار تعاون صراعي مع السلسلة الهرمية، و إن كان يتم في إطار قانوني إلا أنه أوجد نوع من التقاليد المتعارف عليها و التي تحكم الحياة اليومية في العمل، و هي تنزع كذلك نحو الحوار الجماعي و ترسيم العلاقات الاجتماعية في إطارها المؤسساتي''.[36]

إن لوجود النقابة داخل المؤسسة أدوار جد مهمة متعلقة بضمان العمل في حدّ ذات الذي يتعلق بدرجة كبيرة بوجود النقابة، ''ففي بداية

[36] -Dominque Andolfatto, OP.Cit, P.12.

1990 لـوحظ الارتبـاط المباشـر بـين وجـود فـرع نقـابي في مؤسسـة و قلّـة عدد حالات الفصل ضد الأجراء[37] ".

بـل أكثـر مـن ذلـك فـإن لتواجـد النقابـة داخـل المؤسسـة وفي الوسـط العمـالي قـد سـاهم في صـناعة هوّيـات ذات قيمـة للأجـراء المنفـذين، الـذين كـانوا في وضـعية إجتماعيـاً مهـيمن علـيهم، وعلـى هـذا "ومنـذ قـرن فقـد تشـكل هـؤلاء الأجـراء في هيئـة هويـات جماعيـة علـى محـيط المهنـة بطريقـة جـد منظمـة وذلـك بضـل النشـاط النقـابي: كعمـال المنـاجم، عمـال التعـدين، عمال الكيمياء، سعاة البريد، عمال سكك الحديد، المعلمين[38]".

في حقيقـة الأمـر فـإن النقابـة تقـوم بوظـائف أخـرى معـترف بهـا داخـل المؤسسـات، فالنقابـة تسـيّر الخـدمات الاجتماعيـة مـن خـلال لجـان المؤسسـة، مطـاعم المؤسسـات، المكتبـات والنشـاطات الثقافيـة الأخـرى والرياضة، مراكز العطل والمساعدات الاجتماعية.

"تـؤدي النقابـات، بعيـداً عـن المؤسسـات، كـذلك أدوارا لا تخلـوا مـن الأهميـة – زيـادة علـى الحـوار– فكمـا هـو الشـأن بالنسـبة لتنظيمـات التابعـة لأربـاب العمـل، فـإن النقابـة تسـيّر هـي كـذلك تنظيمـات اجتماعيـة مـن كـل الأشـكال، وبالخصـوص صـناديق ضـمان الأمـراض والمـنح العائليـة، صـناديق

[37] -ibid, P.13.

[38] -ibid.P.05

التقاعـــد، ضـــمان البطالـــة...وأخـــيرا فهـــي تشـــير علـــى الإدارة في المســـائل المتعلقـــة بالاقتصـــاد والمشـــاكل الاجتماعيـــة ولـــذلك نجـــدهم ممثلـــين في المجـــالس الاقتصادية وطنيا وجهويا[39]،،

فالنقابيـــة اليـــوم أو في أصـــلها موجـــودة للـــدفاع والكفـــاح''مـــن اجـــل أجـــر أحســـن، وهـــذا هـــو ســـبب وجودهـــا إلى يومنـــا هـــذا، كمـــا أنهـــا تســـاهم في قضايا أخرى كالتوظيف مثلا وكل ما له علاقة بظروف الأجراء''.[40]

فـــالأجراء وبالخصـــوص العمـــال، نـــادرا مـــا يتحصـــلون علـــى مطـــالبهم إذا مـــا تم مناقشـــة أجـــرهم بشـــكل فـــردي، إلاّ في فـــترات الانفجـــار الاقتصـــادي حيـــث يكـــون هنـــاك نقـــص في اليـــد العاملـــة،'' ومـــن ثم تحـــالف العمـــال فيمـــا بيـــنهم مـــن أجـــل خلـــق نـــوع مـــن التـــوازن مـــع أصـــحاب العمـــل إن لم يكونـــوا في وضـــعية مفضـــلة، ولهـــذا الســـبب فـــالكثير مـــن أصـــحاب العمـــل يســـعون إلى عدم وجود تنظيمات نقابية داخل مؤسساتهم''

إن غلـــق الحـــوار مـــع العمـــال يـــدفع إلى نـــوع مـــن التضـــامن في بيـــنهم واللجـــوء في نهايـــة الأمـــر إلى الإضـــراب للتعبـــير عـــن مطـــالبهم كســـلاح لثـــني أربـــاب العمـــل ومحاولـــة جـــبرهم علـــى الاعـــتراف بالنقابـــة والمطالـــب الـــتي ترفعهـــا ومـــن ثم الحـــوار معهـــا كممثـــل شـــرعي للعمـــال، وهـــذا هـــو الســـبب نفســـه الـــذي دفـــع بالنقابـــة إلى النشـــاط السياســـي، أي مـــن أجـــل الحصـــول علـــى مطـــالبهم

[39] - Ibid.p.06.

[40] - Ibid.p.06.

عن طريق فرض قوانين والضغط على الدولة من داخلها ما لم تستطع الحصول عليه بالطريقة المباشرة.

كثرت في فرنسا النقابات الحرفية وهذا النوع جاء كرد فعل ضد تسييس النقابية، وفي هذ السياق يجري الحديث عن النقاش حول التعارض بين الحركة العمالية والحركة النقابية، فأصحاب الحركات العمالية "يرون أن الأحزاب العمالية والنقابات يتبعون نفس أهداف للطبقة العمالية من خلال وسائل تكميلية، المسيّرون فيها عادة لا يتعارضون مع التنظيمات الصناعية ولها علاقة وطيدة بين الأحزاب والنقابات،" وهذا ما قد نلمسه من خلال تطور النقابية في الجزائر وتنوع النقابات القائمة على الحرفية وتبتعد نوعا ما عن النقابات الكبيرة التي انساقت في نظرهم وراء السياسية متجاهلين واقع العمال اليوم في قطاع نشاطهم.

وهناك آخرون من يرون ويؤكدون على استقلالية النقابة بالمقارنة مع الاحزاب السياسية التي تنظر إليها بحذر" فقبل 1809 كان هذا التيار يسيطر على CGT ومنه تم استلهام ميثاق "**أميان**" وفي النصف القرن الأخير ضعف التأشير الفكري و هنا هناك من النقابات من استمرت في هذا النهج و تبنت الحياد السياسي لنشاطهم النقابي وفظلوا في ذلك الحوار ومجالس واللجان المتساوية الأعضاء في إطار القانون"

إلاّ أنّ التاريخ فصل بين الاتجاهين لصالح الاتجاه الأول ، فالتغيرات الاجتماعية للقرن XX بما في ذلك انشاء الضمان الاجتماعي فإن السلطة السياسية هي التي قامت بها عن طريق القانون''

إذا فإن هناك علاقات و أبعاد سياسية مباشرة و غير مباشرة لنشاطات النقابية ، وإن كانت تأخذ طابع الأداتي اكثر محاولة في ذلك النقابية استخدام هذا البعد '' السياسي'' لأجل تحقيق طموحاتها ومطالبها العمالية وهي في ذلك لا تسبعد تكوين علاقات مع أحزاب سياسية ، أو أنها هي في ذاتها تشكل امتداد لهذه الأخيرة أو العكس، وهذا ما تعرفه عادة الأحزاب العمالية حيث '' أن الأحزاب العمالية تلقى التمويل والإشراف من قبل النقابات التي تزيد ضغطها السياسي وأسلوبها النقابي بضغط من نمط التحرك الاجتماعي في المجال السياسي، وينتج عن هذا الوضع عادة تزايد دور الايديولوجيا، ونوع من التدخل الحكومي، وقد تتحقق النتائج نفسها بقرارات حكومية وإدارية، أكثر مما هو بضغط عمالي مباشر....ولا بد أن يمر كل تقد عبر النظام السياسي''

هذه التجارب التي رأيناه وبخاصة التجربة الفرنسية من شأنها أن تؤثر ولو بشكل غير مباشر على اتجاهات النقابية في الجزائر خاصة وفق الخصوصية التي نعيشها في الجزائر، مما قد قد نجد الكثير من الامتدادات بين السياسي كنشاط وبين الاجتماعي كمبدأ، ولذلك

فليس من الغريب أن تطلعنا الأخبار عن نقابيين منخرطين في أحزاب سياسية أو موالين للسلطة السياسية وقد نجد أكثر من ذلك كالدفاع المستميت عن القناعات السياسية من خلال النشاط النقابي من الجهتين. هذا الأمر يذكر بالعديد من النقابات التي قامت أساسا لا على الدفاع عن العامل البسيط والمهضوم حقه ولكن قامت على أساس مناوئ لاتجاهات نقابية أخرى محسوبة هي الأخرى على اتجاه سياسي، الشيء الذي رهن مصائر العمال وحقوقهم بيد التوجهات السياسية وصراع هذا التوجهات فيما بينها.

الإضراب كمؤشر لقياس طبيعة نشاط النقابية كحركة اجتماعية وعلاقته مع تغيرات المحيط

عندما يكون الحديث عن الحركية النقابية وعن نشاطها يدفعنا هذا الأمر إلى الحديث عن أهم ما يميز هذه النشاطات العمالية والمتمثلة في الإضراب كأحد عناصر النشاط النقابي الذي تلجأ إليه النقابات مضطرة لتحقيق أهدافها المتمثلة في الأصل في الدفاع عن العمال وعن مصالحهم المختلفة، وفي حقيقة الأمر فلقد عرفت النقابية الجزائرية على العموم منذ أن عرفت لها في الكون وجود سلسلة من الإضرابات والاحتجاجات ففي "سنة 1919 عرفت الجزائر 121 اضراب و 6 إضراب آخر عام

1920" أين كانت المدن الكبرى مسرح أغلب هذه النشاطات كالجزائر ووهران وقسنطينة[41].

لم تكن هذه النشاطات النقابية والعمالية تعبير على السخط داخل الوسط العمالي ودفاعا على حقوق العامل في مواجهة رأسالمال دوما، فقد كان هناك تناغم كبير بين هذه النشاطات مع ما يجري في المحيط الخارجي عن المصنع، وهذا كان بارزا بدرجة كبيرة إبان الاستعمار الفرنسي حيث شهدت حركات عمالية مناهضة للاستعمار الفرنسي كما رأينا في تاريخ النقابة في الجزائر.

أما عن الجزائر بعد الاستعمار فقد شهدت حركات عمالية نوعا ما نشطة وتختلف باختلاف قطاعات النشاط والظروف الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية للجزائر ومن ثم تختلف درجة وكثافة هذه النشاطات – أي الإضرابات والاحتجاجات.

إذا تمكنا من الحديث عن النقابات كموضع للسوسيولوجيا، فإن سوسيولوجيا النقابات تدفعنا إلى الحديث عن موضوع أساسي في سوسيولوجيا النقابية وهو الإضراب أو بالأحرى سوسيولوجيا الإضراب، حيث يعبر هذا الموضوع عن تفاصيل جد مهمة لفهم الخطاب الذي تتبناه الحركة الاجتماعية متمثلة في النقابية، حجم الإضراب وتوقيت الإضراب، القطاعات التي ظهرت فيها الإضرابات وبقوة ،لماذا هذا

[41]- عبد الناصر جابي، الجزائر تتحرك، دراسة سوسيولوجيا الاضرابات العمالية في الجزائر،دار الحكمة، الجزائر 1994.ص.169

الاختلاف، هي مجموعة من الاستفاهامات يمكن أن نقف عندها علنا نفهم أكثر خصوصية النقابات كحركة اجتماعية

يلاحظ أن النشاط النقابي للنقابات يتأثر وبدرجة كبيرة بالمحيط الخارجي حوله، حيث انه في فترات معينة زادت عدد الإضرابات بدرجة كبيرة وخاصة في 1989 وهي سنة عرفت فيها الجزائر تقلبات جوهرية في المفاهيم والايدولوجيا وفي طريقة العمل، حيث وبعد فترة طويلة من الأحادية في التسيير السياسي ومن خلال تكريس هذه الأحادية في شكل ممثل وحيد ويتيم للعمال، نحو تعددية النقابية وتعددية في الاختيار. وعلى العموم فإن النشاط النقابي كان يتعامل مع محيطه ويتأثر به بدرجة كبيرة، ففي فترات التعددية والانفتاح الاقتصادي شهد القطاع العمومي عددا من الإضرابات وفي كل قطاعات النشاط[42].

ومن هنا ينمكن رسم صورة عن اختلاف شكل مطالب النقابية العمالية في الجزائر وانتقالها من المطلبية الجذرية والمبني على الإضرابات والاحتجاجات العنيفة والراديكالية وهذه الصفات تتطابق مع أشكال النقابية وهو **النقابية الثورية** أين يتم التركيز فيها على المطالبة والمجابهة كما عرفته نقابة **الكناس** مثلا في عهد **شربال** أين كانت الإضرابات تتجاوز الأشهر، وبين نقابية الأعمال والتي تتبنى منطق الحوار الجماعي واستنفاذ كل الحلول من خلال اللقاءات الثنائية مع الشركاء والوصايا

[42]- نفس الرجع السابق، ص 170.

ومـــن ثم العـــودة إلى إضـــرابات واحتجاجـــات نوعـــا مـــا تهديديـــة وفي حـــال فشل الحوار.

وان كـــان علـــى العمـــوم فـــإن الكثـــير مـــن النقابـــات صـــارت تتخلـــى عـــن العقيـــدة المطلبيـــة الراديكاليـــة ولعـــل ذلـــك راجـــع أســـباب كثـــيرة منهـــا، غيـــاب الرعيـــل الأول مـــن النقـــابيين الـــذي تـــأثروا بالمـــذاهب اليســـارية المتشـــددة نوعـــا مـــا، أيضـــا انضـــمام جيـــل مـــن الشـــباب برؤيـــة مختلفـــة للنقابيـــة مبنيـــة رؤيتـــه علـــى البراغماتيـــة وبعيـــدا عـــن التمـــذهب العقـــدي، أيـــن تحقيـــق المصـــلحة للمناضلين يتم في رأيه بطرق مختلفة عن المواجهة،

ومـــن ثم فـــإن النقابـــات الجزائريـــة كشـــكل مـــن أشـــكال الحركـــات الاجتماعيـــة هـــي في صـــراع دائـــم، وهـــو صـــراع وجـــود حيـــث تثبـــت كـــل القـــراءات النظريـــة مـــن أن النقابـــات تتغـــذى في وجودهـــا مـــن خـــلال نشـــاطاتها وأهـــم تلـــك النشـــاطات هـــو الإضـــراب والاحتجـــاج، بـــل أكثـــر مـــن ذلـــك فـــإذا كـــان مصـــدر وجودهـــا ومشـــروعيتها هـــو الـــدفاع عـــن أجـــر أحســـن للأجـــير والعامـــل، فـــإن الاتجـــاه الاقتصـــادي الـــذي تتبنـــاه الجزائـــر لا يســـمح للنقابـــة إلا بهـــامش ضـــعيف في التـــدخل لتحديـــد هـــذا الأجـــر حيـــث أن كـــبرى المؤسســـات الوطنيـــة وخاصـــة الأجنبيـــة تـــترك للإطـــارات مـــثلا مناقشـــة أجرهـــا بشـــكل منفـــرد، كمـــا ان مفهـــوم المرونـــة في العمـــل يضـــع النقابـــة في حـــرج أكبر.....فهل هذا يدفعنا للتساؤل حول مستقبل النقابات؟

المحاضرة الثامنة

العولمـــــة والنقابية

يتضـــمن حقـــل الدراســـة لموضـــوع كالعولمـــة، عـــدة مفارقات،تتصـــدر اهتمامـــات الكثـــير مـــن البـــاحثين، فمـــن هـــذه المفارقـــات التوجـــه العـــالمي اللامحـــدود نحـــو مســـار التنميـــة الاقتصـــادية والمعرفيـــة، والتنـــافس علـــى مجـــال التطـــوير التكنولـــوجي اللامتنـــاهي، وفي المقابـــل تهمـــيش وإقصـــاء للضـــعفاء، مـــن الطبقـــات الاجتماعيـــة الـــتي علـــى رأســـها الطبقـــة العماليـــة، حيـــث تحتكـــر الثـــروات وتقيـــد الســـلطة والقـــوة بأيـــدي قلـــة مـــن الـــدول الصـــناعية الكـــبرى، وخاصـــة اســـتحواذ قلـــة مـــن الســـكان علـــى المـــداخيل واســـتغلال رؤوس الأمـــوال لمصـــالحها، فتزايـــد الفقـــر وتوســـعت ظـــاهرة البطالـــة وأصـــبح التفـــاوت الطبقي أكثر وضوح.

ويعـــد العامـــل جـــزءا مـــن هـــذه المفارقـــة ،الـــتي احـــدثتها الليبراليـــة الجديـــدة فلقـــد حضـــي بمجـــال لاســـتثمارات واســـعة مـــن قبـــل شـــركات عالميـــة وتنوعـــت الوظـــائف والمهـــن، وانتعشـــت القـــوانين بحقـــوق النضـــال والحريـــة النقابيـــة، الا أنـــه مـــا فـــتيء أن دخـــل دوامـــة مـــن المشـــاكل، وثقلـــت أعبـــاؤه المهنيـــة والاجتماعيـــة، وتفاقمـــت الأزمـــات الاجتماعيـــة، وبعـــدما هبـــت ريـــاح العولمـــة الاقتصـــادية بكـــل مـــا يتمتـــع بـــه العامـــل مـــن امتيـــازات داخـــل محـــيط عملـــه مـــن مـــنح وعـــلاوات وخـــدمات اجتماعيـــة ومكانـــة في العمـــل وفي المشـــاركة في التســـيير وأخـــذ القـــرار، حـــتى وكـــان ذلـــك في النصـــوص التشـــريعية أكثـــر مـــن

الواقـــع، إلا أن الرضـــا عـــن العمـــل والإحســـاس بـــالأمن كـــان أكثـــر المجـــالات التي حضي بها العامل الجزائري في الحقبة الاشتراكية المنصرمة.

ان العولمـــة كنظـــام يرتكـــز أساســـا علـــى المنفعـــة الماديـــة، قـــد قلـــب الواقـــع العمـــالي رأســـا علـــى عقـــب، وكـــان أهـــم مخلفاتـــه تتجلـــى في تراجـــع العمـــل النقـــابي، وفقـــدان حماســـة الانخـــراط مـــن قبـــل العمـــال في المنظمـــات النقابيـــة، بمـــا فيهـــا الحديثـــة النشـــأة، والمســـتقلة،كما تحـــددت مواقـــف العمـــال مـــن ممثلـــيهم، فأخـــذوا النضـــال المطلـــبي، بـــوعي حقيقـــي، وبتحـــدي كبـــير، وهـــذا بحكـــم الانتمـــاء الطبقـــي، وبشـــدة الصـــراع القـــائم بـــين الطبقـــة العماليـــة والطـــرف الإداري، ممـــا يقودنـــا إلى التفكـــير في إعـــادة صـــياغة المفـــاهيم الخاصـــة ب "الطبقيـــة "وب "المطلبيـــة العماليـــة" وخاصـــة ب "النقابيـــة "في الجزائـــر الـــتي تخطـــت ظروفـــا سياســـية واقتصـــادية وأهمهـــا الظـــروف الاجتماعيـــة الـــتي كانـــت بســـبب تطبيـــق آليـــات العولمـــة الاقتصـــادية، وبســـبب تراجـــع مهـــام الدولـــة لتصـــبح الاقتصـــاديات الوطنيـــة جـــزءا لا يتجـــزأ عـــن النظـــام الاقتصادي العالمي[43].

أولا:ظاهرة التفاوت الطبقي وإشكالية الحركة العمالية:

إن تـــاريخ " العولمـــة " تـــاريخ حـــديث تـــزامن وتطـــور العلاقـــات السياســـية وذلـــك بانهيـــار الكتلـــة الشـــيوعية، إلا أنـــه انتشـــر بســـرعة وبآليـــات

[43]- أسامة مجدوب ،العولمة والإقليمية ،الدار المصرية اللبنانية 2000،ص36

وميكانيزمات متعددة منها الاقتصادية والسياسية وأيضا الثقافية والإعلامية، فكانت التحولات جذرية في العلاقات وفي النظم بمختلف جوانبها المادية والمعنوية، فزمن الاقتصاد المفتوح على أطرحة التعميم والشمولية وإزالة الحدود القومية ، جعل البعض يتصور " أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة "Global village"[44]

وإذا كانت " العولمة " قد فرضت وجودها من خلال قيم ومعايير التنافس والاحتكار فإن ذلك قد خلف آثار وانعكاسات على النظم والعلاقات الاجتماعية لشعوب العالم كافة، كما أن إشكال العولمة قد طرح قضايا جد خطيرة منها قضية الاستغلال، والنفوذ والهيمنة والطبقية وغيرها ...

على الرغم من إن موضوع العولمة موضوع واسع وان الالتباس المفهمي لا يزال قائما لتعدد ميادين العولمة ولتنوع المقاربات، إلا أن البعد الاجتماعي للعولمة يعد في صميم بحثنا من خلال الواقع المعيشي للطبقة العاملة الذي نلاحظه اليوم والذي هو مليء بالتوترات الصراعات وبالاستياء والتدهور في العلاقات، بعد تطبيق التحول الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية العمومية، بعد منحها الاستقلالية ثم إخضاعها للخصخصة، فكان التوجه يولد تردي في الأوضاع الاجتماعية يوما بعد يوم، فلقد أفرز هذا التوجه منظومة معيارية وقيمة، أطلق عليها تعبير"

[44] - Dominique Andolffatto**, Sociologie des syndicats**,2008;.P.13.

ثقافة المؤسسة " تستطيع بموجبها المؤسسة الاقتصادية الاستجابة لشروط السوق وهو ما ساعد على تفاقم سوء توزيع الثروات والدخول وانتشار الفقر والبطالة[45].

يلاحظ منذ السنوات الأخيرة، بأن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر شأنها شأن باقي الدول النامية قد كانت حقلا واسعا لتطبيق مشاريع اقتصاد السوق الحرة، وميدانا لانتقال الرأس المال للقوى العظمى، وأصبحت حرية مطلقة في الإعلام وفي نقل التكنولوجيات، كما أن الوضعية التي توصف بها هذه التحولات الجذرية في نظام العلاقات الاقتصادية والاجتماعية قد طغت على الجانب المادي لنظم العمل ولحركية السوق والمتاجرة، وكذا توسع نطاق الملكية والريعية وغيرها من سمات النيو لبيرالية... لقد خلف كل ذلك وضعا مزريا على الفئات الضعيفة في أغلب المجتمعات، ولوحظ أيضا ذلك التناقض والصراع في القيم وفي الأفكار بشأن العولمة بين مشجع ومنبذا لها.

وانطلاقا من هذا، فأن العولمة لدى البعض هي ذلك التحول الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للعالم والذي يزيد من المداخل ويطور من وسائل العيش بالمنافسة والإنتاجية، وبالتقدم في العلوم والتكنولوجيات ولكن

---

[45]- سالم لبيض ،ثقافة المؤسسة وأثرها -العولمة في المغرب العربي مثال تونس- مجلة إنسانيات ،العدد22(أكتوبر، ديسمبر) 2003 ص ص62.63.

بزيادة مجالات الاحتكار في السلع والخدمات لدى الدول المتقدمة، وفي المقابل يتبين توجه آليات العولمة في شكل متناقض لمصالح دول الجنوب حيث يرى البعض الآخر من المحللين أن العولمة تتجه عكس ذلك من خلال قولهم : " أليست العولمة الاقتصادية لدى أهل الجنوب ... غزو دائم لأسواقه، وانتشار الفقر والمديونية، واتساع لأسلوب تناوب السلع الاستهلاكية[46]..."

فإذا بحثنا عن أسباب هذه الوضعية المزرية لمجتمعات الجنوب، فإنها تعود أساسا إلى نظم العمل الجديدة وقوانينها من جهة، وإلى هشاشة الكفاءات والقدرات المعرفية للبنى التحتية (أي الهياكل والقوى العاملة) " فالتحول التاريخي من العصر الصناعي إلى عصر المعلومات يتطلب قدرات معرفية متقدمة وتنظيما ذاتيا شديدا ، ومع الوتيرة السريعة للتطور فإن المعرفة والمهارات التقنية القائمة تصبح مبطلة ومهجورة ما لم يتم تجديدها على نحو مستمر... وعلى المستخدمين أن يتولوا مهمة تطوير أنفسهم على الدوام.[47].. "

إننا لا يمكن أن نتخصص في عرض أسباب هذا أو ذاك، فالتطور التنموي للمجتمع الجزائري الذي أفرز مثل هذه " الهشاشة "، قد انتقل

---

[46]- موفق النقيب، العولمة والأمركة، دار الرأي للترجمة والنشر دمشق. 2004، ص128.

[47]- عادل مصطفى، العولمة من زاوية سيكولوجية، دار النهضة العربية، لبنان 2006، ص104.

بصورة تدريجية من نظام عمل اشتراكي ومن اقتصاد تحكم الدولة، إلى نظام استقلالية المؤسسات منذ أواخر الثمانيات من القرن الماضي، ليطبق بعدها مشروع الاستثمار الخاص، ويتوسع توافد السلع الأجنبية والرأسمال الأجنبي في مختلف الأنشطة الاقتصادية ،وخاصة الصناعة منها، وكانت البداية على شكل طرح " إصلاحات " بتجزئة المنشآت الصناعية الكبرى، وباعتبار قوانين السوق الحرة هي السائدة، فكان الإفصاح عن الإفلاس لدى البعض منها، والعجز التام لدى البعض الآخر، ليتم حلها أو بيع أسهمها ومن هنا تواجدت الطبقة العاملة أمام خيارين : خيار البقاء بأجور منخفضة أو خيار التسريح الطوعي وأحيانا الإجباري منه. ويبدأ الحديث عن مصير العمال " كطبقة " مهددة بالحرمان من جميع الامتيازات والحقوق الاجتماعية (من تدني في أجور، وحرمان من الضمان الاجتماعي، وإلغاء للمنح والعلاوات) وانتهاء لعهد المشاركة في التسيير، التي طالما تمتعت بها هذه الطبقة في النظام الاشتراكي حتى ولو كان من خلال المواثيق والنصوص التشريعية .

إن الحالة الاجتماعية الراهنة هي صعبة تعانيها الطبقة العمالية من خلال انعكاسات علاقات الإنتاج ونظم التسيير الحالية عليها والتي تثمنه المنفعة المادية والفعالية المهنية وتقوي تراكم الرأس المال ومقابل ذلك، تعمل على تطبيق مفهوم " التطهير المالي " بتحويل مؤسسات القطاع العمومي إلى القطاع الخاص، وباللجوء إلى التسريح للعديد من الفئات العمالية، فكانت الزيادة في نسب البطالين، فالإحصائيات المتعلقة بهذا

الموضـــوع قـــد بنيـــت أنـــه مـــن 985 مؤسســـة منهـــا :633 مؤسســـة محليـــة و268 مؤسســـــة عموميـــــة و85 مؤسســـــة خاصـــــة، تم تســـــريح نحـــــو 519.881 عاملا[48].

لقـــد انتهـــت هـــذه الإجـــراءات بتفقـــير الطبقـــة العاملـــة، إضـــافة إلى ذلـــك كـــان رفـــع الـــدعم عـــن أســـعار المـــواد الأساســـية، بســـبب ضـــغوطات " صـــندوق النقـــد الـــدولي " و" البنـــك العـــالمي" الـــتي تمثـــل أهـــم المؤسســـات لبســـط نظـــام العولمـــة وآليـــات الاقتصـــاد الليبـــيرالي، فكـــان الضـــغط علـــى الـــدول مـــن أجـــل إعـــادة تشـــكيل اقتصـــادياتها، بفـــرض تحريـــر الأســـعار الوطنيـــة فكـــان التضـــخم والانخفـــاض في القـــدرة الشـــرائية، وإدمـــاج وحـــداتها الصـــناعية في منظومـــة الإنتـــاج الرأسمـــالي الشـــمولي، والـــذي يـــتلخص تحقيقـــه في تحريـــر المبـــادلات عـــبر اتفاقيـــات تجاريـــة وخلـــق منـــاطق حـــرة وســـن إصـــلاح في مجـــال التحفيـــز للإســـتثمار الأجنـــبي وذلـــك بإزالـــة الازدواج الضـــريبي، وتقلـــيص مـــن النفقـــات المخصصـــة للجانـــب الاجتمـــاعي وخاصـــة الخدماتيـــة منهـــا (الصـــحية والتعليميـــة والنقـــل) فتراكمـــت أعبـــاء الطبقـــة العاملـــة، خاصـــة بعـــدما ربطـــت معـــايير العمـــل بمســـائل تجاريـــة دوليـــة[49]، ويعـــود ذلـــك ،أيضـــا إلى نفـــوذ الشـــركات المتعـــددة الجنســـيات والـــذي تجـــاوز نفـــوذ الـــدول وحكوماتهـــا حـــتى داخـــل الحـــدود، إذ تشـــكل هـــذه الشـــركات مـــا نســـبته 75 % مـــن حجـــم

[48] - Maatook. Belataf, quelques effets socio-économique .colloque p a.s-CREAD-ANDRU.Alger1998.p.35.

[49]- الشرط الاجتماعي في اتفاقيات "الغات"والتي أقرها مؤتمر مراكش سنة1994، يتضمن حقوق العمل الأساسية من تعميم حرية التنظيم والتعبير والمفاوضة الجماعية وغيرها...على كل الدول النامية.

التجـارة العالميـة، فهـي بـذلك صـاحبة القـرار السياسـي دون منـازع، فكيـف نعتبر العولمة ميزة لنا، والخيار المثيل لاقتصادنا؟

إن القضـايا الاجتماعيـة الـتي طرحـت مـن جانـب وضـعية القـوى العاملـة ،والمتضـمنة انعكاسـات هـذه "الليبراليـة الجديـدة " مـن التقلـيص اللامنتـاهي مـن دور الدولـة، والإضـعاف البـالغ الأهميـة في دور المرافـق العموميـة عـبر سياسـة الخصخصـة، فأصـبحت المكتسـبات الاجتماعيـة تضـمحل بشـكل تـدريجي مـن خـلال آليـات العولمـة الاقتصـادية، "لقـد كـان فـرض اتجاهـات معينـة علـى الـدول الـتي تعـاني الضـعف في اقتصـادها،كبرامج الإصـلاح الاقتصـادي، ونقـل ملكيـة مؤسسـات الدولـة إلى القطـاع الخـاص، ورفـع الـدعم عـن بعـض المـواد الأساسـية، وإحـداث ضـريبة المبيعـات فهـذه الاتفاقيـات والمعاهـدات والمؤسسـات والـبرامج وأشـباهها يقصـد منهـا إزالـة القيـود والحـدود، ورفـع الحـواجز بـين الـدول أو بعضـها، وهـي مـن العناصـر والمكونـات الـتي حـين تتجمـع تـؤدي إلى العولمـة ... ولكنهـا هـي بدايـة عولمة الفقر، فتزايد العنف وانتشار الجريمة والتشرد والبطالة"[50].

أمـا عنـد التطـرق إلى الحـديث عـن وضـعية العامـل، في مجـال التوظيـف فقـد تغـير عـن سـابقه، أيـن كـان الهـدف اجتماعيـا بخلـق مناصـب عمـل وفـرص عـيش أفضـل، فتحـول مـن العمـل الـدائم إلى العمـل المؤقـت، "العامـل عنـد الطلب "على نحو مواز إلى مصطلح "الإنتاج عند الطلب".

[50]- ناصر الدين الأسد، العولمة وإشكالية الخصوصية الثقافية، مجلة الباحث الاجتماعي العدد2، قسنطينة ،سبتمبر1999، ص.219.

إن الشركات الضخمة التي تعم العالم تؤجر عمالا، وعند نهاية اللاستثمار تقوم بتسريحهم، فحسب الإحصائيات خسر ألاف العمال فرص عملهم،كذلك يعد واقع الطبقة العاملة في هذه الظروف الاجتماعية من الجانب الاجتماعي بالمزرية، فمثل هذا النوع من العمل لا يقدم الضمانات الكافية لحماية العامل في التأمين والصحة أو النقل، لقطاعات انتاجية تعمل بدون توقف ساعات طويلة لهدف واحد هو ضمان الربحية وانجاح المشروع فحسب.

ففي كل الدول بما فيها المتقدمة، يمكن أن نحكم على أنه هنالك اتساع واضح في الفروق الطبقية وبخاصة للطبقات المهنية. وللخوض في تحليل مظاهر التفاوت الطبقي يجبرنا ذلك تحديدا دقيقا لمعنى هذا المصطلح الذي قد يطول الحديث فيه، فهو موضوع واسع بجوانبه وبمدارسه واتجاهاته المنهجية التي تبين خاصية التمايز أوالتفاوت الطبقي، وتجعلنا هذه المسألة نعود الى كتاب "التمييز[51]" لبورديو الذي يقترح ثلاث طبقات كبرى :الطبقة المسيطرة والبورجوازية الصغيرة والطبقه الشعبية،
هذه تكون قابلة للانقسام الى طبقات أو أجزاء من الطبقات أكثر حصرا، وهنا نجد التماثل لواقع مجتمعاتنا واضح حيث تمثل خصائص الطبقة العمالية تنحصر في الطبقة الأخيرة من هذا التقسيم، والتي تقل مواردها من كافة الأنواع المادية والثقافية، فهناك نقص في المدخول الى

[51]- يانيك لوميل، الطبقات الاجتماعية، ترجمة جورجيت الحداد،دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2005،صص.83-84

جانب ثقافة الفقر -كما هو في نظر بيار بورديو- وعليه فالطبقة العمالية تتحدد بمدى وعيها الطبقي، كما ذكر ماركس في مقالاته أن الوعي الطبقي يوجد في المجتمع بدلرجات متباينة لاختلافه من فرد لآخر ومن طبقة لأخرى.[52]

إن ذلك يعتبر مجال لتحديد امكانية النضال العمالي وضرورة للدفاع عن مصالح الطبقة الشغيلة، ولواقع مطلبي عمالي صريح، تجسده الإضرابات المكثفة التي تتصاعد يوما بعد يوم في العديد من المؤسسات الانتاجية في العديد من الدول ومنها المصانع الجزائرية، وهي حركات عمالية قاعدية، تشابهت في الأهداف، كونها ناتجة عن النظام العولمي وما أفرزه من تفاوت في المداخيل وتباين في التدرج الوظيفي، واستغلال من خلال زيادة في العمل الجزئي والعمل التعاقدي وأيضا في العمل المؤقت، الذي أدى الى انتشار واسع لعمال ذوي مهارات لكنهم بأجور محدودة ومنه تدني في المستوى المعيشة، وغياب تام في حماية قانونية للمناصب أو للحقوق الاجتماعية.

---

[52]- الدسوقي عبده ابراهيم، التغير الاجتماعي والوعي الطبقي"تحليل نظري"، دار الوفاء الاسكندرية، مصر2004 ص.115

المحاضرة الثامنة

الحركة النقابية والواقع الجزائري

تمهيد:

تعتبر مسألة التمثيل النقابي وتأطيرها ومدى حمايتها للطبقة العاملة من جهة، ومسألة نقص الحماية العمالية من جهة أخرى، من المسائل الأكثر أهمية، إذ أن تفكك العمل الذي أصبح موزعا على وحدات متعددة منفصلة عن بعضها البعض مكانيا وتنظيميا تسبب من خلال هذه التجزئة إلى انهيار القاعدة التنظيمية للنقابات العمالية، وإلى صعوبة في أداء دورها بشأن الدفاع عن العمال وفي حتى في كيفية توزيع الثروة، هذه الأخيرة التي هي من محددات الطبقة الاجتماعية والترتيب الطبقي، فالثروة والدخل هما اللذان يحددان مستوى المعيشة والفرص التي تتاح للفرد في حياته، وتصنفه طبقيا.

إن الاستحواذ على الثروة من قبل أصحاب الرأس المال والشركات العملاقة في عصرنا هذا يعتبر مسألة واضحة -كما سبق عرضه - وينعكس لا محالة على الطبقة العمالية التي تواجه تقهقرا في مستواها المعيشي، و تراجعا في سلم الترتيب الطبقي.

ويبقى خيار التنظيم النقابي في التكتل العمالي في جماعات أو حركات تدافع عن مصالحها، من الخيارات الحتمية لهذه الوضعية، فالنقابة

كجهاز يوحد صفوف العمال ويحولهم بموجبها إلى جماعة ضغط لها وزنها في مؤسسة العمل تستطيع بموجبها حماية أفضل لحقوقها وأيضا تمكينها من مساهمة في المشروع الاقتصادي، حيث تتلخص نشاطات النقابة في الدفاع عن المأجورين وعن مناصبهم وكذلك في تحسين ظروف العمل، وإمكان العمال من طرح آرائهم و المشاركة في أشكال التسيير الاقتصادي داخل محيط عملهم.

هكذا "أصبحت النقابة ضرورة للعامل كمنظمة يدافع بها عن حقوقه، ويحقق بها مطالبه الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك تنضم النقابة بالمسائل التي تنشأ عن عقد العمل كالأجر وساعات العمل وشؤون الاستخدام ... كذلك تعطى للعامل مكانة مرتفعة إذ تمكنه من الاتصال بالإدارة العليا عن الطريق الرسمي[53]".

وبالعودة إلى التنظيم النقابي في الجزائر فله تاريخ طويل، حيث أن النقابة الرسمية التي تتمثل في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، قد ساهمت سياسيا في تحرير وفي سيادة الدولة، وجسدت إيديولوجيتها بعد الاستقلال في بلورة المواثيق والقرارات السياسية المتعلقة بالمجتمع وبالتنمية، بشكل عام "لقد ارتبط تشريع العمل ارتباطا وثيقا بالحركة النقابية (الإتحاد العام للعمال الجزائريين)، الذي ظل بدوره حبيس علاقته بالدولة الريعية، هذه التي فرضت مستوى معين من التحرك

[53]- حسين عبد الحميد رشوان، علم الاجتماع الصناعي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2005 ص107.

والنضـــال لم يتعـــد أفـــق طمـــوح وأهـــداف النظـــام الشـــمولي طيلـــة ثلاثـــة عقـــود تامة[54]".

هـــذه كانـــت خلاصـــة التحليـــل السوســـيولوجي لبـــاحثين جزائـــريين للفـــترة المنصـــرمة، ثم بعـــد العولمـــة وبأبعادهـــا المختلفـــة لم يتغـــير الوضـــع بقيـــت الحركـــة النقابيـــة حبيســـة هـــذه الأهـــداف، بـــل تم اســـتغلال الظـــرف مـــن طـــرف الأنظمـــة الحاكمـــة للـــتحكم أكثـــر في مطلبيـــة العمـــال والحفـــاظ علـــى الأوضـــاع الراهنـــة ومســـايرة كـــل التحـــولات دون عرقلـــة وتعـــارض لهـــا مهمـــا كـــان الأســـلوب حـــتى ولـــو تحولـــت النقابـــة الى جهـــاز للتهديـــد والترهيـــب الموجـــه ضد العمال وهي التي تتدعي تمثليلهم.

والعولمـــة الاقتصـــادية وبمفهومهـــا الواســـع، تحمـــل آثـــارا ســـلبية كثـــيرة تمـــس جميـــع الميـــادين وتســـود أغلـــب المجتمعـــات خاصـــة تتزايـــد حـــدتها علـــى تلـــك الـــدول الـــتي لا تملـــك مقومـــات ماديـــة أو بشـــرية (كـــالأحزاب والجمعيـــات والحركـــات النقابيـــة) للتصـــدي للعولمـــة، ونجـــد في المقابـــل الخطابـــات الموجهـــة لكســـب ثقـــة المجتمـــع بكـــون أن العولمـــة هـــي مســـعى إيجـــابي للرفاهيـــة ولتقـــدم الشـــعوب ذات وجـــه إنســـاني، تهـــدف إلى دفـــع التنميـــة، وتســـعى إلى تقلـــيص التخلـــف والفقـــر وإنهـــا حمايـــة للحقـــوق السياســـية والاجتماعيـــة للعمـــال مـــن خلال طرح لقوانين منها قانون العمل بمعايير :

[54]- سعد بشاينية، تنظيم القوى العاملة في المؤسسات الصناعية الجزائرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002 ص281.

"حظر العمل الجبري، والتمييز في المعاملة وكفاية الحد الأدنى للأجور وساعات العمل والإجازات والصحة والسلامة المهنية وغيرها[55]".

فالمجتمعات التي كانت تمارس عليها أجهزة بيروقراطية من قبل الدولة في هذا الموضوع، قد تحررت، ولأول مرة حصل العمال على قانون يلغى كل القيود في النشاط النقابي، ويسمح لهم بالتفاوض بطريقة حرة بدون شروط مع مسؤوليتهم ومن هنا يمكن الضغط عليهم بهدف تحسين أوضاع العمال –اذا افترضنا وجود ذلك فعلا في واقع مؤسساتنا–

وهذه حالة الجزائر شأنها شأن باقي الدول النامية، تضمنت قوانينها الحرية والديمقراطية السياسية، كقانون العمل رقم 90-11 والمؤرخ في 21أفريل 1990 الذي كان نتيجة للأوضاع السياسية والتي عقبت أحداث أكتوبر 1988، وبالتالي احتوى على نصوص تشريعية وتنظيمية متعلقة بالعمل، ومنها جاء قانون رقم 90-14 المؤرخ في 2 يونيو 1990 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي[56].

والوضعية القانونية والتشريعية ذاتها تطرح موضوعا آخر يتضمن تعدد النقابات حيث يسمح القانون بتشكيلات مختلفة من نقابات حرية أو

---

[55]- مصطفى العبد الله الكفري، عولمة الأقتصاد، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا،2008، ص116.

[56]- ارجع المادة(3) من قانون 90-14-التي تنص على الحق النقابي للعمال الأجراء والمستخدمين وعلى الانخراط الحر للمنظمات النقابية.

مهنيـــة أو حزبيـــة سياســـية، الـــتي مـــن شـــأنها اســـتقطاب نفوذهـــا وقوتهـــا مـــن أوســـاط الطبقـــة العاملـــة، فهـــذه وضـــعية توصـــف"كمرحلـــة تتميـــز بالتنـــافس الحـــاد بـــين تشـــكيلات سياســـية تســـعى إلى كســـب منـــاطق نفـــوذ داخـــل الطبقة العاملة، باعتبارها قوة اجتماعية أساسية[57]".

وهـــذا مـــن شـــأنه أن يـــؤدي إلى مرحلـــة الانقســـام في صـــفوف الطبقـــة العاملـــة، وإلى إضـــعاف فعاليـــة المنظمـــة النقابيـــة حيـــث تتراجـــع قـــدرتها في التفـــاوض حـــول المســـائل الجوهريـــة خاصـــة إذا كـــان مســـتوى الانخـــراط بهـــا ضـــئيلا، وبعـــد أن بـــات تمثيلهـــا للعمـــال مقتصـــرا علـــى فئـــة دون ســـواها (حســـب اتجاهـــات السياســـية لا غـــير) أصـــبح التعـــدد في الانتمـــاء والانخـــراط النقابي مسموح وغير محدود.

إن دراســـة موضـــوع النقابـــة العماليـــة في الجزائـــر، وفي وضـــعها الـــراهن هـــذا يتطلـــب تحديـــد حجـــم الطبقـــة العاملـــة، ويتطلـــب معاينـــة تطـــور العمـــل المـــأجور في قطاعـــات الصـــناعة خاصـــة، وان فهـــم هـــذه الوضـــعيات يتحـــدد بـــالعودة إلى مشـــاريع الدولـــة وإلى مخططاتهـــا التنمويـــة الســـابقة الـــتي كانـــت موجهـــة نحـــو تلبيـــة طموحـــات الطبقـــة الاجتماعيـــة الكادحـــة، خاصـــة الطبقـــة العماليـــة والـــتي في المقابـــل تعمـــل علـــى توجيـــه هـــذه التنميـــة بفكـــر أحـــادي ايـــدولوجيا، أي تـــدعيمها للحـــزب الحـــاكم، وذلـــك في نضـــالاتها القاعديـــة والمتجسدة في نقابة "الإتحاد العام للعمال الجزائريين" .

[57]- العياشي عنص، نحو علم الاجتماع النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ص133.

فوضعية النقابة آنذاك أي في مرحلة النهج الاشتراكي وكدورها في باقي النقابات في البلاد النامية كان "في تدعيم الاستقلال السياسي من جهة ، وفي دفع عجلة التنمية من جهة أخرى، وهو الذي يجعل النقابات في هذه النظم على علاقة وثيقة بالحزب الحاكم الذي كثيرا ما يكون محتكرا وحدة النشاط السياسي في البلاد[58] ويبقى الوضع على حاله، فالنشاط النقابي يركز على إنجاح مشروع الدولة، وسياسة الإصلاح الحتمي.

انه بالرغم من ذلك التطور الجاري في نظام العمل والذي وجه المؤسسات الاقتصادية إلى اقتصاد السوق، وطور التشريعات التي أصبحت تساند الطبقة العمالية القاعدية بالحرية في النشاط النقابي، وبالحق في الإضراب، فقد وجه العمال من جانب آخر إلى زيادة ثوابتهم القاعدية، من خلال كثافتهم العددية في أماكن العمل، واحتكاكهم بباقي الطبقات العمالية في العالم، كنتيجة لهذا الانفتاح الاقتصادي، والذي كان سبب لتنقل القوى العاملة عبر الحدود، مثل تنقل الرأس المال والشركات الكبرى بهياكلها وأجهزتها، فلقد ساهمت سياسة التحول الاقتصادي إلى جلب القوى العاملة من مختلف أنحاء العالم، التي تتخلى عن المواطنة والحدود، وتصبح خاضعة للكفاءة وللإنتاجية من جهة، ومن جهة أخرى ترافق مسألة التوظيف، البحث عن أسواق عمالية

[58]- أحمد حسن البرعي، علاقات العمل الجماعية في القانون المصري المقارن، الجزء1،النقابات، دار الفكر العربي، القاهرة،1976، ص47.

خارجيـــة بـــأجور رخيصـــة، تجعلنـــا نـــبرز مســـألة أخـــرى ألا وهـــي مســـألة الصـــراع علـــى مناصـــب العمـــل، فالعـــالم ملـــيء بالأيـــدي العاملـــة وبـــأدنى أجـــر، ومنـــه تكـــون معظلـــة " عولمـــة البطالـــة "الـــتي تحـــير رجـــال الاقتصـــاد في إيجـــاد الحلـــول المناســـبة لهـــا. ومـــن حقـــل اجتمـــاعي عمـــالي تصـــبح المطالـــب الـــتي هـــي في محتـــوى جدولـــة الإحتجـــاج النقـــابي شـــبيهة – حســـب رأينـــا– إلى أيـــام الرأسماليـــة الأولى، ففـــي مقولـــة لكـــارل مـــاركس في هـــذا الشـــأن أن "النقابـــات تســـعى لمـــنح ســـقوط مســـتوى الأجـــور إلى مـــادون المبلـــغ المـــدفوع قـــديما في مختلف الصناعة ومنع قوة العمال من الانخفاض عن قيمتها".[59]

وهـــاهي الآن تصـــنع العولمـــة نفـــس المقـــاييس لتلـــك العلاقـــة بـــين وجـــود النقابـــات ودورهـــا المطلـــبي بكونهـــا تـــدافع عـــن الأجـــور المتدنيـــة الـــتي لا تناســـب قدرة العيش للطبقة العمالية.

وبتحليـــل آخـــر، فـــإن الأهـــداف الاقتصـــادية للعولمـــة، قـــد نزعـــت الجانـــب الإنســـاني عـــن قيمـــة العمـــل فأضـــحى الهـــدف هوالكســـب الـــوفير، والـــتراكم في الثـــروة، والتهمـــيش والتضـــحية بالجانـــب الاجتمـــاعي للطبقـــة العاملـــة، ويعتـــبر تـــأثير العولمـــة علـــى علاقـــات العمـــل بوجـــه عـــام، وعلـــى النشـــاط المطلبيـــة النقابيـــة بوجـــه خـــاص، مـــن أهـــم الأولويـــات الـــتي يجـــب أن يتوقـــف عنـــدها الباحـــث، فكـــل تحـــدي للنقابـــات، أمـــام هـــذا النظـــام الاقتصـــادي الجديـــد، وهـــذه العلاقـــات المهنيـــة، قـــد يواجهـــه الفشـــل أو علـــى الأقـــل

[59] - Marx.K et Engles.F, le syndicalisme, traduction Ragy deugeuville.ed.maspero.paris 1978p.6.

تواجهه صعوبات متعددة، منها الطرد التعسفي، وتقطيع الأجر لأيام الاضراب –كما حدث ذلك في الآونة الأخيرة للعديد من المضربين من العمال في العديد من الوحدات الانتاجية –

ومن هنا فأن طبيعة المطلبية العمالية الراهنة تعكس مصداقية الواقع الذي يعيشه العمال، فالتعبير عنه بشكل إضراب أو احتجاج أو غيرها من الأساليب، ينظر إليه من جانب المشروع الاقتصادي للمؤسسة بكونه عائقا أمامها أي في تأخير الفعالية والنجاعة المادية فيتم قهرها وقمعها بوسائل مختلفة (كالوعود بحلول مستقبلية ، وباقصاء،وحتى بالطرد).

وإذا عدنا إلى دور النقابة في العالم في عصر العولمة هذه وفي سياق آخر، فهناك طرح لمفارقة أخرى، يجب التوقف عندها، ألا وهي مهمة النقابات العمالية في الدول النامية التي تسعى حاليا مع حكوماتها إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، من اجل تحقيق التنمية، والتقدم ونقل التكنولوجيا وأيضا إيجاد فرص العمل حسب المراسيم الحكومية، ولمكافحة البطالة ولمواكبة التنافس في ظل سوق العمل والعولمة، إلا أنه في المقابل، نجد النقابات العمالية في الدول المتقدمة، أصبحت تبحث عن أسواق عالمية لمنتجاتها ولتشغيل كفاءاتها واستثمار أموالها[60]. وهذا التعارض يزيد من صعوبات الممارسة النقابية في الحد من أشكال

[60]- بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية في نهاية التسعينات من القرن الماضي، أكثر من 2005مليار دولا، حيث أن 100 مؤسسة متعددة الجنسيات تحتكر ثلث الاستثمار في العالم.

الاستغلال للطبقة العمالية للمستثمر الأجنبي الذي يستخدم أساليب عمل تكون على حساب مصالح العمال في تلك الدول النامية ، والجزائر تعيش حاليا هذه الوضعية.

إن التنمية في الجزائر، وان مضامينها المتعددة الجوانب، ومواثيقها ومخططاتها السابقة. التي تعلقت بالعمل وبالإنتاج وبتحسين ظروف المادية والمعيشية للمجتمع ،كان تحليلها بأنها – تنمية فاشلة – "كباقي الدول النامية ،التي وجدت نفسها في هذه الأُثناء عرضة لأشكال جديدة من الاستقطاب، يميزها نفي تدريجي لسيادتها على محيطها وعلى مواردها. وقد تأكد هذا المنحنى بعد زيادة تعاظم الديون ابتداء من فترة الثمانينات وبعدما منيت أغلب السياسات التنموية وعمليات التصنيع بالفشل[61]"

إن العولمة والنقابية مصطلحان عرفا تطورا جد هام منذ نهاية القرن العشرين وخاصة خلال العشرية الأخيرة منه، فكانت سلسلة التحليلات السياسية والتنظيمية لمضمونها واسع ومعقد أحيانا، والتفكير في تحليل سوسيولوجي لانعكاسات العولمة على النقابية من خلال فهم نظام العمل وعلاقات العمل وظروف الطبقة العاملة ومطالبها ونشاط الحركات العمالية وغيرها من الجوانب الأساسية في مقالنا هذا، لما لها من أهمية في فهم تطور الطبقة العاملة في الجزائر، هذا إلى جانب تحليل

[61]- نورالدين زمام القوى السياسية والتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2007، ص142.

التغـــيرات السياســـية والاقتصـــادية لمســـتقبل هـــذه الطبقـــة، وبالتـــالي مســـتقبل المجتمع ككل.

فالعولمـــة هـــي فكـــرة تلمـــح إلى الانفتـــاح والتحـــرر الاقتصـــادي وهـــي فكـــرة لـــترويج الســـلع والخـــبرات وهـــي أيضـــا فكـــرة لـــترويج الأفكـــار الـــتي تغـــير العـــالم علـــى مســـتوى الـــذهنيات لـــتعمم نمـــط مـــن التفكـــير المـــادي الـــذي يبعـــد الجانـــب الإنســـاني والاجتمـــاعي عـــن العلاقـــات داخـــل نطـــاق العمـــل ووحـــدات الإنتـــاج بـــل وحـــتى علـــى مســـتوى العلاقـــات الاجتماعيـــة بـــين أفـــراد المجتمـــع الواحـــد أو ضـــمن نفـــس الحـــي ونفـــس الجماعـــة الـــتي يتواجـــد فيهـــا كـــل فـــرد منـــا. إن هـــذه العولمـــة "تقـــوم علـــى ثنائيـــة : الجمـــع الاقتصـــادي في الســـوق والتثبيـــت الإنســـاني في المجتمـــع علـــى مســـتوى الهويـــة والانتمـــاء والـــذاكرة التاريخيـــة ، فيســـقط عندئـــذ مفهـــوم الإنســـان ويبقـــى مفهـــوم الفـــرد الذي لا يشعر إلا بالتماثل مع غيره[62]".

[62]- أحمد ثابت، العولمة والخيارات المستقبلية، مجلة المستقبل العربي العدد 240، فيفري 1999، ص50.

خلاصة

تفسر هذه بأن العولمة تهدف إلى التنافس بين الشركات، مما ينعكس على أجور العمال، وأيضا يؤدي إلى محو الحدود، إذ تساعد على انسياب السلع والخدمات عبر الحدود، دون عوائق أو حواجز وبالتالي يكون الحصول على السلع والخدمات، حتى و لو كان ذلك بتحطيم الأفكار المنادية بحماية الحقوق الإنسانية وخاصة الحماية من الاستغلال والاضطهاد الممارس على الطبقة العاملة. فإذا كان الفكر اللبيرالي الجديد، هو النظام الجوهري للعولمة الاقتصادية، فإن هذا المفهوم يتجه نحو تحطيم للأسس القاعدية للطبقة العاملة، ويقضي على المصالح الأساسية والاجتماعية للعامل بزيادة ساعات العمل وتخفيض الأجور أو حتى بالفصل والتسريح، خدمة لوتيرة العمل المعولم. ومهما يكن من أمر، فإن التعبير عن مطلبية الطبقة العمالية من خلال ممثليها النقابيين ومن خلال القوة والتلاحم العمالي نتيجة هذه الوضعية العالمية المتعلقة بظروف العمل وبالتوظيف وبمسألة التسريح أو القمع للحقوق العمالية والنقابية، لا يكون حله الا بتنظيم العمال في نقابات، تكون الحرية في الانخراط بها، ويكون الوعي والمصداقية في التمثيل فيها، وهذا في حدود ما كفله المشرع الجزائري للنقابات وللنقابيين من حقوق ممارسة هذا النشاط، وفي مأمن عن تعسف إداري، أو تعسف لرب العمل، فإذا كان دور النقابة في المراحل السابقة، قد طغى عليه الطابع السياسوي ،فهما

هي الآن مجبر عليها التحرر من هذه الوضعية للتعبير عن مطلبية الطبقة العاملة بكل صدق وأمانة.

في الأخير، نقول أن الأوضاع التي تعيشها الطبقة العاملة في ظل العولمة، هي فعلا جد معقدة، مما قد يؤدي إلى أضعافها، وقد يؤدي بالممثلين النقابين إلى الابتعاد عن مهامهم الفعلية المتعلقة بحماية مصالح العمال، والاهتمام بمسائل تنظيمية عملية واقتصادية، الأمر الذي سيدفع بالطبقة العاملة إلى المواجهة والتحدي، وإستراتيجيتها في ذلك المكاسب التشريعية – السابق ذكرها – ومنه يتحول الصراع الى مجال ضغط " فالصراع الطبقي قد وضع العمال في موقف كفاح ضد استغلال الرأسمالي والقهر الفيزيقي والذهني الذي لا يمكن التخلص منه إلا من خلال كفاح الطبقة العاملة[63]. وقد تحدث القطيعة بين العمال والممثلين النقابيين إذا اختلفت المواقف، وتقوم هذه الطبقة بتشكيل تنظيمات أخرى تعبر عن مصالحهم وعن مطالبهم بأكثر حرية واستقلالية، فحسب أحد المحللين[64] أن النقابات تتحول إلى جهاز بيروقراطي، لا يحقق للعمال مطالبهم، مما يؤدي إلى حدوث اضطرابات للتعبير عن عدم الرضا والمطالبة بالاستجابة للحاجات الحقيقية، كما حدث في بولونيا سنة 1980، حيث تشكلت نقابة " التضامن " وهي نقابة

[63] - Richard.Luttrr buck industrial conflict and democragy the last change ress london1984p.40.

[64]- بولكعيبات ادريس أي مستقبل للنقابات العمالية في ظل العولمة، مجلة العلوم الانسانية، العدد:26، جامعة منتوري قسنطينة 2006 ص42.

موازية للنقابة الرسمية،وظهرت كرد فعل على عجز النقابة الرسمية عن إشباع حاجات العمال والتعبير عن مشاعرهم.

إن الحرية النقابية غاية كبرى في هذه الأوضاع، والعمل النقابي دون هذه الحرية ليس أكثر من إدارة بسيطة لا تتجاوز مكاتب النقابات والشرط الأساسي للحرية النقابية هو فهم جيد لاستقلالية هذه المنظمة وصحة الانتساب في التنظيم ومصداقية في التعبير عن أهداف الطبقة العاملة ، وهذا ما تجسد في واقعنا للعديد من الحركات العمالية لأضخم مصانع التعدين والميكانيك في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد كمال أحمد: تنظيم المجتمع، ج1، ط2 دار وهدان القاهرة 1973.

2. السويدي.م: علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

3. الفيلالي.م: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.

4. بوتومور ت: النخبة والمجتمع، ترجمة جورج حنا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1972.

5. تاننباوم. ف: نظرات في مستقبل الحركة العمالية، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة العربية بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، نييويورك 1963.

6. جـــابي. ع: مســـاهمة في سوســـيولوجية النخبـــة النقابيـــة الجزائريـــة، مجلـــة نقـــد للدراســـات والنقـــد الاجتمـــاعي العـــدد 6 مـــارس 1994. صـــص 3-20.

7. ديفريـــز. ك: الســـلوك الإنســـاني في العمـــل . ترجمـــة ســـيد عبـــد الحميـــد مرسي، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1974.

8. ســـــعيدان. ع: بيروقراطيـــــة الإدارة الجزائريـــــة، س.و.ن.ت، الجزائـــــر، 1981.

9. عبـــد الباســـط م.ح: علـــم الاجتمـــاع الصـــناعي. دار غريـــب للطباعـــة، القاهرة، 1982.

10. عنصـــر.ع: التصـــنيع وتشـــكل الطبقـــة العاملـــة في الجزائـــر. "مجلـــة بحـــوث اقتصـــادية عربيـــة ، تصـــدرها الجمعيـــة العربيـــة للبحـــوث الاقتصادية العدد 2، خريف 1993 ص ص 83-106.

11. عنصر.ع: "تمثلات التمايز الاجتماعي لدى عمال الصناعة في الجزائر". درسات عربية ، عدد 12/11/10 أكتوبر 1993. ص ص 82-94.

12. عنصر .ع: الدولة وعلاقات العمل في اقتصاد السوق. مقال يصدر في مجلة دراساتت عربية ، بيروت، ص 1-21.

13. عنصر.ع: النقابية وعلاقات العمل في اقتصاد السوق، حالة الجزائر. مقال يصدر في مجلة إنسانيات، العدد 3، 1998.

14. عنصر.ع: الإطارات في المنشآت العمومية: الهوية والطموحات، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي. حول التنمية والثقافات الوطنية. الجزائر 13 14 15 ماي 1995.

15. كروزيه. م: الحركة العمالية والنزاعات في العمل. في جورج فريدمان، بيار نافيل رسالة في سوسيولوجية العمل. ترجم حسي حيدر، منشورات عويدات بيروت. باريس 1985.

16. لـــوفران. جـــورج: النقابيـــةفي العـــالم، ترجمـــة مرعـــي داليـــاس، منشورات عويدات بيروت، باريس ، ط3، 1986.

17. لوكـــاش.ج، التـــاريخ والـــوعي الطبقـــي، ترجمـــة دحنـــا الشـــاعر، دار الأندلس، بيروت، ط2. 1982.

18. محمـــد علـــي محمـــد: أصـــول الاجتمـــاع السياســـي، ج2، دار المعرفـــة الجامعية، الاسكندية 1977.

19. محمـــد علـــي محمـــد: البيروقراطيـــة الحديثـــة، دار الكتـــب الجامعيـــة، الاسكندرية 1975.

20. محمـــد فـــؤاد علـــي: التنظـــيم والإدارة الحديثـــة، دار النهضـــة العربيـــة، بيروت 1981.

III- BIBLIOGRAPHI

1- ADAM,G .J.D.REYNAUD: conflit du travail changement social, p.u.f .paris 1965.

2- ANSER.L ,, colonialisation and class formation in Algeria ,,,journal of arab economics . N°5 , 1995

3- BAYART. P : les relations sociales dans l'entreprise. Ed CHOLARD et associes. Paris .1979.

4- BENKHEIRA , N.H " Etat et mouvement ouvrier dans l Algérie indépendante, " annuaire de l Afrique du Nord. Vol XXI 1982. PP 197 – 207 .

5- BESSEYRE H. CH : Gérer les ressources humaine dans l'entreprise. Les édition d organisation . paris 1990 .

6- BLIND. S : bilan social et mesures du rôle social de l'entreprise, Edition d organisation. Paris. 1977.

7- BOCKEL .A : la participation des syndicats ouvriers aux foonction politiques et sociales de l état . libraires. R Pichon et R.Durand.auzias. paris. 1965.

8- Boudon. R et bourichaud F: Dictionnaire critique de la sociologie. Edition P.U.F . paris. 1982 .

9- Caire. G : liberté syndicale et développent économique, Bureau international du travail Genève, 1 ère édition 1979 .

10- CASTORIADIS.C : l expérience du mouvement ouvrier. proletariat et organisation. Tome 2 . Ed 10/18, paris .1979.

11- Chantal , : les résistances ouvrières dans l Algérie en voie d industrialisation. annuaire de l Afrique du Nord. Vol XXI 1982. PP 133-145 .

12- CHIKHI.S "la classe ouvrière aujourd'hui Algérie "les temps modernes. Juillet –septembre. 1982. PP 57 – 79.

13- CHIKHI .S " question ouvrière rapport sociaux " .revue d étude et de critique sociale . n° 6. mars 1994 . PP3 – 18.

14- CROZIER. M : la société bloquée. Edition du seuil. Paris 1970.

15- CROZIER. M : le phénomène bureautique. Edition du seuil. Paris 1963

16- DASSA.S : " syndicat, syndicalisme et conflits du travail ". Temps modernes. T32 . N° 461.1984.PP1100-1115

17- DRAGUE. O : le statut de l'ouvrier métallurgiste. 1ere édition, Paris. 1966.

18- FAVRET.J . " le syndicat, les travailleurs et le pouvoir en Algérie " annuaire de l Afrique du Nord. Vol 4 1964. PP 45-63.

19- GALLISSOT .R " syndicalisme et nationalisme ". les mouvements sociaux. Jan. Mars. 1969. Vol 66 PP 7-50.

20- GIDENS .A : the class structure of the advanced societies. London. Hutchinson .1979.

21- CRQZITW.N. méthodes des sciences sociales.5eme édition, DALLOZ. Paris .1981.

22- GRIMAUD . N : " les relations de travail en algerie : le cinquième congres de l UGTA " Maghreb. Machrek. N° 80 .avril-juin 1978.PP 5762.

23- GUERID .D : " L'ouvrier majoritaire, Elément d approche de la nouvelle figure de l'ouvrier

Articles et revues :

24- - Syndicat et organisatiion de travaiun rendez vous manqué. Daniele limbaet, Robert linhart et Anna Malan, sociologie et société , vol XXX, n°2 , automne 98.

25- - La recherche comparative sur le syndicalisme : Etat des lieux. RicArd hyman, sociologie et société, vol XXX, n°2, automne 98.

26- L'individu, la forme syndicale et l'entreprise. Christian Thuderoz, sociologie et société, vol XXX, n°2 automne 98 .

27- Le syndicalisme : du mode d'appréhension a l'objet sociologique. Mona-Josée Gagnon. Sociologie et ssociéété, vol XXIII, N°2 ? automne 91.

28- Tronsformaton social et identité syndicale : l'institution syndicale a l'épreuve de la différentiaation sociale contemporaine ? Cristian Lévesque, Gregor Murray et Stéphane le Queux. Sociologie et société, vol XXX, n°2, automne 98.

29- Lamodernisation du syndicalisme québécois ou la mise a l'épreuve d'une logique représentative. Mona-Josée Gognon. Sociologie et société, vol XXX, n°2 automne 98.

30- Modernité et postmodernité des identités nationales : Michael elbaz et Denise Helley. Antropologie et société, vol n°3-1995.

31- La représentativité syndicale en débaat, Dominique Andolfatto. Regard sur l'actualité. Javi. 2001

32- Crise et transition a l'économie de marché en Algére, Tahar hamada. Revue sciences humaines, université de canstantine, n°21- juin 2004

33- Mission d'enquete internationale, rapport sur les libertés syndicales en Algérie. Fédération internationle des ligues des droits de l'homme. N° 349- Déc. 2002.